ASO
CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

فلسفة الأمة الديمقراطية بين الكتاب والتراب

الكاتب : إبراهيم خليل

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة ٢٠٢٠

المحتويات

مقدمة ٤

المبحث الأول ٤

الهوية ٤

الدولة ٥

القضيّة الكرديّة ٧

أوجالان: تحولات مفهوم السلطة ونظرية الوردة ٨

النظرية ضد الدولة القومية ١١

جنة النيوليتيك وشجرة كردستان المحرَّمة ١٣

الأمّة الديمقراطية ١٥

نقد حل الأمة الديمقراطية ١٦

المبحث الثاني ١٨

الإدارة الذاتية الديمقراطية واختبار التراب ١٨

البنية الفكرية والسلوكية في الإدارة الذاتية الديمقراطية: ١٩

مشاكل الإدارة الذاتية الديمقراطية: ٢٢

الخاتمة ٢٣

المصادر والمراجع: ٢٤

مقدمة

إنّ واحداً من أصعب الفنون التي نشأت في ركاب التزايد السكاني الهائل، خلال القرن العشرين تحديداً، هو قيادة الحشود أو إدارتها. هو فنّ يتطلّب موهبةً فرديةً من نوع خاص، وغامضةَ المنشأ، ومكثّفةً في شخص واحد، يجمع في ذاته أجزاءً من الروح الكلّية، بحيث يشعر أيُّ فردٍ من الجموع المَقودة بضعف إمكاناته الذاتية، وقصور عقله الخاص، وحاجته الدائمة إلى "أبٍ" يرشده إلى ما ينفعه ويجنّبه ما يضرّه، وهو ما بات يُعرف اليوم بالقائد أو الرئيس.

ولأنّ البشرية ما تزال في طور النمو والتحوّل، وما زال الإنسان عاجزاً عن اكتشاف ذاته، ناهيك عن اكتشاف المحيط من حوله أو التعامل معه؛ فكان لزاماً على السواد الأعظم من البشر العيشُ، حتى اليوم، مقيّدين، على اختلاف تسميات تلك القيود، بل إنّهم قد يستميتُون في سبيل الإبقاء عليها. ولأنّ الموهبة "خبط عشواء" فلا بدّ أن يظهر في تلك الجموع العمياء، بين الفينة والأخرى، عيونٌ مُبصِرةٌ، وتتعالى أصواتٌ مختلفة ومتخالفة، قد لا تمتلك كاريزما القائد المهيمن، لكنها تمتلك الإحساس السليم بمعنى الحياة، ومن هذا وأشباهه تنشأ الانقلابات الفكرية الكبرى، التي تستهدف إعادة المجتمعات إلى السير على السكة الصحيحة؛ سكة حقوق الفرد الأساسية ومبادئ المواطنة الكريمة وقيم العدالة والمساواة والسموّ الأخلاقي، وصولاً إلى تخليق "الإنسان الحر" الذي ليس في حاجة إلى من يقوده، فضلاً عمّن يمثّله.

تختصر كلمة "الدولة"، في الزمن الراهن، جميع القوالب الكلاسيكية، التي صاغها البشر عبر العصور من أجل تنظيم الحشود البشرية المختلفة عن بعضها البعض في عدد من عناصر الهوية، لكن ما حدث على مرأى من التاريخ هو أنّها قد تجاوزت مهمّتَها التنظيمية تلك إلى مهمّةِ قمع الأفراد واستغلالهم، ثم قمعِ الحشود المختلفة عن بنائها العام في داخلها، وهذا التغوّل هو السبب الرئيسي لحالات الغليان وعدم الاستقرار التي يعيشها الجميع بدون استثناء.

ومثلما تنتج الدولةُ الغالبةُ المُشرعَنةُ مفكّريها ومنظّريها ممّن ينافحون عن وجودها وطهرانيّتها، يُنتجُ الحشدُ المضطهد بدوره نوعين من المفكّرين والمنظّرين، الأول هو المفكّر القومي المتشدّد، الذي يكون مجرد انعكاسٍ أمينٍ لصورة ظُلّامِهِ؛ فيقول بقولهم ويسلك مسلَكهم ولكن بما يوافق مصلحة قومه هو، مع الاشتراك مع أولئك الظَّلَمةِ في المطلب والغاية النهائية، ألا وهي تبادل الأدوار دون المساس بقاعدة التعايش الشّاذة في أصلها؛ أعني ثنائية الظالم والمظلوم. أما النوع الثاني هو المفكّر الدّاعي إلى كسر حلقة الكراهية تلك، والخروج منها وإحلال التعايش السلمي محلَّ التحارب، وفرضِ الندّيّةِ محلَّ التفاوت، ولو كلّفَهُ ذلك خسارة تعاطف الجماهير التي يمثّلها أو يطمح إلى تمثيلها.

أمّا ما يحسم كل ذلك الاعتلاج على الأرض، فهو تضافر الذاتي مع الموضوعي، وبتعبير آخر؛ قدرة الإنسان على إنتاج منظومة فكرية تنبع من ذاته وتصبّ في ذوات الآخرين؛ بحيث يشعر الجميع بضرورة التعايش لا بأفضليته.

المبحث الأول

الهوية

لا أحسب أن تعريفاً نظرياً تعرّض، في الفكر الإنساني على امتداد تاريخه، إلى اختلاف واسع بشأنه كما هو حال مفهوم "الهوية الفردية" المتماهية مع ذات الإنسان وكينونة الشيء، من حيث أن تعريفات أولية؛ كقولنا أن الإنسان هو الإنسان والشيء هو الشيء، قد دخل عليها الاضطراب ولم تعد تفي بأغراض التعيين والتأطير.

ثمة من عزا الهوية إلى خاصية الاختلاف وتمايز الوحدات، بمعنى أن مجرد الاختلاف يعني الهوية. وهناك من حصرها في خصائص الجسد أو كتلة المادة، بينما رأى آخرون من أمثال جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) أن "الوعي هو الهوية والهوية هي الوعي"[١]، وأن هذا الوعي يستتبع أو يشتمل على ذواكر سابقة، يشكل مجموعها مفرد الهوية، على العكس من ديفيد هيوم الذي أنكر وجود هوية شخصية في الأصل وذلك لعدم اتفاقها مع معنى التغيير في الزمان: "ما أسميه ذاتاً ليس إلا حزمة من

[١] محمد إدريسي، سؤال الهوية عند جون لوك، مجلة "تبين"، العدد ٣٤/المجلد التاسع، (الدوحة: خريف ٢٠٢٠)، ص١٥٧

المدركات على أساسها يكون الخيال مستمراً، وهذه الإدراكات لا يمكن أن تكون ثابتة في الواقع، فإذن استمرار الادراكات هو من صنع الخيال".[٢]

وإذا كان هذا حال الهوية الفردية فلا غرابة أن يكون تعريف الهوية الجَمعية أكثر غموضاً وأشد تعقيداً؛ إذ كيف يمكن إيجاد قاسم مشترك يدمغ ملايين من البشر -مضطربي الهوية الفردية- بدمغة هويةٍ جَمعية واحدة، تمثل كلاً منهم على حدة، وتمثلهم جميعاً في آن معاً؟

الهوية لفظ مفرد، سيكون من الأصوب إطلاقه جمعاً؛ كونه دوائر من الانتماءات، تكتسب إما قسراً بالولادة كالنوع والجنس والاسم واللغة والقومية، أو اختياراً بالاعتقاد كالديانة والمذهب والموطن والمهنة. ولا غرابة أن تتباين هذه الدوائر في ضيقها واتساعها مُشكِّلة في مجملها، كما في تقاطعاتها، البنية المجتمعية والذهنية للفرد، ويمسي تعلقه بها وحاجته إليها، تبعاً لتعقّد ظروف الحياة من حوله، أمراً وجودياً، يتسامح بشأنه عند شعوره بالأمان والكفاية، ويغلو فيه كلما شعر بخطر يتهدده، أو تخيل أنه يتهدده، من عدوّ واقع في دائرة هوياتية مختلفة.

لا نرى بدّاً كذلك من التمييز بين الهوية -أو الهويات- المجتمعية (ولا أعني الهوية الاجتماعية التي تحدث عنها هنري تاجفيل وجون تيرنر في ثمانينيات القرن الفائت[٣]) من جهة، وبين الهوية السياسية من جهة أخرى، فالهويات المجتمعية حاصل ثقافات قديمة متنوعة ومتمايزة، نشأت في مكان محدد ما، وسيحتوي داخل إطاره لاحقاً على تباينات هوياتية فرعية، ضمن شرط رئيسي هو ثبات المصلحة والحيز الجغرافي الضامّ والمشترك. تكون هذه الهوية عادة أقل حدة وأكثر تسامحاً من سواها، وتحدث أقل قدر من الضرر في حال الاشتباك والتناحر(وبهذا الشرط لا يمكن اعتبار المذاهب الدينية اليوم هويات مجتمعية)، غير أن أي ثقافة من هذا النوع لا تكون صالحة أو مؤهلة للتحول إلى "هويّة سياسيّة" قائمة بذاتها إلا بتوافر شروط المشيئة الجَمعية الواعية والكتلة العددية الملائمة والأيديولوجيا المحرِّكة والإدارة أو القيادة الكاريزمية الثائرة أو الحاكمة، ومع تهميش تلقائي أو متعمَّد لشرط الحيّز الجغرافي لصالح نزوع الهوية المكتسَبة إلى التمدد كلما أمكنها ذلك.

الدولة

من المجهول بالنسبة إلينا كيف انتظمت التجمعات (القطعان) البشرية الأولى بالضبط، ولكن يمكن افتراض أن اثنين من أهم العوامل التي تدخلت في تشكل تلك التجمعات وتمايزها عبر التاريخ، بدءاً من القطيع وانتهاءً بالأمة، هما عاملا المصلحة والجغرافيا، كما أسلفنا. وأتصوّر أن هذين العاملين، بالإضافة إلى عوامل ثانوية أخرى أقل أهمية، قد لعبا دوراً رئيسياً في رأب الصدوع الفردية بين الخلايا الاجتماعية تصاعدياً، وبشكل خططت له الطبيعة وأشرفت عليه بشكل مباشر مستخدمةً سلاحي الترغيب والترهيب، وما التسميات القبلية والقومية والدينية والمذهبية التي ظهرت لاحقاً سوى زخارف لغوية -مع ظهور اللغة- وتأطير روحي -مع ظهور الدين- لهذين العاملين بشكل خاص.

شكّلت الدولة عبر التاريخ شراً لا بد منه؛ حين تمثلت كروح كلية غامضة في جسد مؤسسةِ إكراهٍ متعاليةٍ على الأفراد ومضطهِدةٍ إياهم في الغالب؛ عبر شرائح مدرَّبة وموظفة من الجند والعسكر ورجال الأمن.

وفي الأصل الافتراضي العقلي لنشوء الدولة، أن توسّع دوائر القربى في القبيلة قد أدى إلى تخفيف تلك العلائق والاقتصار على الأقرب فالأقرب -الأسرة هي الأصل بحسب أرسطو- قبل أن يجد الناس أنفسهم مضطرين إلى التساكن والتعايش مع "الأغيار"؛ الأمر الذي تطلب وجود شكل من أشكال التنظيم المحايد متمثلاً في "قرار مركزي وحرس عمومي" يرعى هذه المساكنة ويحميها، وبما أن هذا الحرس ليس لديه الوقت لكسب قُوْته فقد ظهر نظام الجباية، وهذا بدوره استلزم وجود نظام الإدارة الذي تعقَّد بيروقراطياً عبر الزمن وتحول مع التطور الطبيعي إلى ما أصبح يسمى بالدولة.

وعقب الفراغ من مرحلة التشكل المادي (الذي كان جغرافياً على الأغلب) والوعي بهذا التشكل (الذي كان مصلحياً على الأغلب)، اتصلت الجغرافيات وذابت، بشكل تدريجي مديد، المصالح الفردية المتفرقة في مصلحة واحدة جماعية وعليا،

---

[٢] جورج لارين، **الأيديولوجيا والهوية الثقافية**، ترجمة: د. فريال حسن خليفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص٢٤٨

[٣] تصنيف الناس على أساس مجموعات انتماء مختلفة عن بعضها البعض تبعاً للظروف الاجتماعية وتأثير ذلك على سلوك الأفراد

تقررها وتنفذها نخبة ممتازة من الجماعة البشرية، يفرضها التعيين أو الوراثة أو الانتخاب؛ لتنشأ لاحقاً على الخرائط السياسية دول حديثة بحدود قابلة بدورها للزيادة أو النقصان؛ بناءً على عمومية المصلحة وتبعاً لازدياد وتناقص عاملَيّ الطموح والقوة.

بهذه الصورة تقريباً ولدت جميع الأمم والشعوب والدول التي نعرفها اليوم، وهي وإن مرّت خلال تاريخها الطويل ببعض التحولات والتعديلات والطرق الفرعية فإنها سرعان ما كانت تعود إلى مسارها الأولي، الذي تحالفت عليه الأغلبية العظمى من أبنائها، وتأسَّسَ عليه وعيها الجَمعي، غير آبهة كثيراً بالاسم أو الأسماء الجديدة التي اكتسبتها خلال تقلب العصور أو انزياح الجغرافيا؛ خاصة إذا نجت اللغةُ المشتركة واحتفظت بمكانة متساوية لدى الجميع في صورة تشبه حفاظ الفرد على هويته رغم نمو أعضائه.

وفي الأصل التاريخي المدون، كانت بداية ظهور الدولة بمفهومها الحديث الذي نعرفه اليوم، أعني التمايز بين السلطة ومن يمارسها، في القرن الثالث عشر قبل أن تتضح معالمها في القرن السابع عشر في فرنسا وبريطانيا وإسبانيا على وجه الخصوص وبالتحديد عقب اتفاقية ويستفاليا الشهيرة سنة ١٦٤٨.

يمكن النظر إلى الدولة الحديثة، من حيث المبدأ، تجمُّع (أو تجميع) حشد من المتواطئين المختلفين في هوياتهم الفرعية الكثيرة ضمن حيز آمنٍ، تدار في داخله شؤونُ الأفراد على قاعدة القانون، وفي خارجه شؤونُ الجماعة على قاعدة المصلحة.

يذكر "هانز مارتن – هارالد شومان": "ولما كان المجتمع يزداد من الناحية الاقتصادية تفككاً لذا يعتقد أولئك السكان المرعوبون بأن الخلاص السياسي يكمن في العزلة والانفصال. ومن هنا فقد تعين في السنوات الماضية إضافة العشرات من الدول الجديدة إلى خارطة العالم[٤]" ما يشرح بشكل جزئي، ولكن جاف، عمليةَ ولادة الدول والكيانات القومية أو الوطنية.

لا يمكن، بالتأكيد، إنكار الدور المركزي الذي لعبه الاقتصاد خلال تلك المسيرة الطويلة؛ فمع شروق شمس القرن التاسع عشر على العالم الغربي، لم يعد من المقبول أن تتخلف علوم الاجتماع والسياسة والإدارة عن مسايرة الثورات العلمية والتقنية والصناعية، وكان لا بد لضمان أمن وتطوير المنجز العلمي من أن يوضع علم الاجتماع السياسي على سكَّته الصحيحة، التي تُسهِّل حركة رأس المال الناتج عن النشاط المتسارع في القطاعات الرئيسية الثلاثة: الزراعة والصناعة والتجارة، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا باستقرار الدولة الحديثة، الذي لن يتحقق بدوره إلا مسبوقاً بالتأكيد على روابط الانتماء والولاء وباحتكام جميع الأفراد على حد سواء إلى قانون واحد ونافذ يتضمن لوائح الحقوق والواجبات.

الدولة في تعريف ستيفن جروزبي: "كيان يمارس، من خلال المؤسسات، سلطته على إقليم ما بواسطة قوانين تربط بين الأفراد داخل ذلك الإقليم باعتبارهم أفراداً ينتمون للدولة[٥]".

ويرى هارم دوبليه أن الدولة: "أرض أو إقليم طبيعي محدد وشعب متميز يسكن هذه الأرض وحكومة أو نظام سياسي له سلطة[٦]".

وفي موسوعة "لاروس" الفرنسية أن الدولة "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة" ولا يبتعد عن هذا تعريف فيفيلد ويرسي كوكس للدولة التي "تحكم نفسها ولها جميع حقوق السيادة[٧]".

عند الاشتراكيين: نشأت الدولة نفسياً، حسب فيورباخ، عقب "معرفة الإنسان أن معبوده هو الإنسان" وهي حسب هيغل "عقل مطلق وروح سامية محكومة بإرادة جمعية يمثلها الملك"، على العكس من ماركس المؤمن بالمادة أكثر من المثال، والذي يرى أن "المِلكية أصل الدولة[٨]" وأنها إنسان مركَّب اصطناعي؛ يقوم على ركني وشائج القربى ووسائل الإنتاج، أي على الأسرة والاقتصاد. بينما يرى أنجلز أن الدولة "سلطة نشأت بسبب ظهور تناقضات داخلية مستعصية في المجتمع

---

[٤] هانز مارتن – هارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة: د. عدنان علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت ١٩٩٨، ص٥٥

[٥] ستيفن جروزبي، **القومية**، ترجمة: محمد الجندي ومحمد إسماعيل، القاهرة، دار هنداوي، ٢٠١٥، ص٢٦.

[٦] فيصل المرعشي، مفهوم الدولة، موقع "الموسوعة السياسية". (مفهوم الدولة/https://political-encyclopedia.org/dictionary)

[٧] المرجع السابق.

[٨] المرجع السابق.

وهي متعالية على هذا المجتمع[٩]". وتبعهما بعد ذلك لينين، فأضاف فكرة التعارض الوجودي بين الدولة والحرية؛ فحيث توجد الدولة لا توجد حرية.. وحيث الحرية فلا دولة.

إن مفهوم هيغل الخاص للدولة واستهزائه بدولة الحاجة والتعاقد والإنتاج ونفوره منها، تقابله بشكل ما نظرة أوجالان إلى الدولة الهيغلية (الدولة الجوهرية، الدولة الملكية، دولة الدولة) والتي لا يخفي نفوره منها.

قد تصلح الأفكار السابقة جواباً مبدئياً على سؤال: لماذا وكيف دشَّن العالم الغربي المتقدم صناعياً حقبة "الدولة القومية ثم الوطنية" التي تم التواطؤ الرسمي والشعبي على جعلها ليبرالية رأسمالية؛ حفاظاً على المفهوم العام للحرية وضماناً لإبقاء جذوة التنافس والحراك الاجتماعي والاقتصادي متقدةً.

استغرق الأمر قرناً من الزمان حتى يُصدِّر الغرب لمستعمراته في الشرق ترجمة مغلوطة لكلمة (nation) الإنكليزية من "وطن" مقنن ومقونن لجميع ساكنيه المتقاربين في المصلحة والجغرافيا إلى "كانتونات قومية" لا تكاد تسعُ سوى التكتلات العرقية أو الدينية المتفوقة عددياً والمحكومة عادة من قبل الأقوى والأعنف لا الأعقل والأكفأ.

ولأسباب قد تعود إلى الاضطرابات الاجتماعية المتسارعة والولادات السياسية الجديدة التي عمَّت الغرب حينها وشغلت نخبهم وقادتهم، لم يكن لدى دهاقنة السياسة الغربيين فضلٌ من الوقت والجهد ينظمون به شؤون مستعمراتهم (مناجمهم وأسواقهم) في قارتي الاستعمار التاريخيتين آسيا وأفريقيا؛ فجرى الانتشار والتقاسم تبعاً لحالات المد والجزر العسكري فيما بين القوى الكبرى، ورُسِمت الخرائط على عجل، تاركة في كل دويلة شرقية مستحدثة جيباً قلقاً أو أكثر سيكون له فائدتان مستقبليتان: الأولى دفعُ هذه الدويلة باستمرار نحو الخلف أو على الأقل تسميرها حيث هي، والثانية تبرير التدخل الأجنبي عند اقتضاء المصلحة.

وهكذا سار القلم، في لحظات قدرية عمياء، وفق مشيئة السادة البعيدين لا وفق إرادة العبيد المتجاورين...

القضيّة الكرديّة

بقيت القضيّة الكرديّة، وهي إحدى أشد القنابل الموقوتة خطراً، مزروعة في تربة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، لمدة تقارب القرنين من الزمان، دون أن ينجح أحد في نزع فتيلها وإن نجح كثيرون في إخماده المرة تلو الأخرى. تدرَّجت هذه القضية في العصر الوسيط من بيوتات دينية أو قبلية كبيرة تطورت إلى إقطاعات وإمارات شبه مستقلة في القرن التاسع عشر، لا تمتلك القدرة ولا الوعي الذي يؤهّلها لبناء الدولة على النمط الغربي ولا حتى لتطوير تجربتها الخاصة، فإلى مجرد رعايا مضطهدين لدول قومية قائمة، فإلى مشكلة عصاة ومتمردين وخارجين على القانون "يحرصون على سلامة إبلهم لا على سلامة الكعبة"، فإلى بوادر وعي فوعي نهائي ومتبلور بقضية قومية تامة الأركان، تذوب في داخلها العشائر والقبائل والديانات والمذاهب والرغائب الشخصية ولكن دون أن تنجح -حتى بعد مضي قرن على التقسيم العظيم- في بناء دولتها القومية الخاصة، التي بقيت حلماً يراود معظم الشعراء والمغنين، ويتاجر به معظم الحكام والسياسيون.

عند دراسة القضية الكردية، يجب الانطلاق من حالة المجتمع الكردي النابت على جذر قروي، رعوي، قبلي، تعرض منذ آماد بعيدة ومتواصلة لعمليات صراع وصهر وإبادة شديدة القسوة في مواجهة ملل الشرق الأوسط الأقوى (عسكرياً)، قبل أن تتطور "الهوية المجتمعية"، التي حملها الكرد طيلة العهود السابقة من تاريخهم ودافعوا عنها بحماس (في ميزوبوتاميا النيوليتيكية ثم في حياض الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة)، إلى هوية سياسية واضحة الملامح؛ بدءاً من القرن التاسع عشر كردّ فعل جمعي على حركة الإقطاع محلياً والرأسمال عالمياً، وتبعاً للتفاعلات الحتمية التي تسببت بها تقلبات الوسط المحيط الاجتماعية التي كانت بدورها في طور التحول إلى سياسية.

وهكذا شهد القرنان التاسع عشر والعشرون عشرات الثورات الكردية، قُمِعت جميعها؛ تاركة خلفها سخطاً شعبياً وتقدماً تدريجياً بطيئاً نحو الاستواء النهائي لفكرة القومية التامة والشعب الواحد.

[٩] المرجع السابق.

ومع استقرار عصر الدولة القومية الحديثة، وجد الكرد أنفسهم محاصرين بثلاثة أسوار تمنعهم من تحقيق كيانهم السياسي، هي على التوالي:

- افتقاد النخبة وضعف الحركة السياسية الكردية

- عداء الجوار الإقليمي

- تواطؤ القوى الدولية أو تجاهلها.

وبتشبيه أدبي، قبع الكرد في سجن ذي ثلاثة أبواب تسلسلية، يرتبط فتح كل باب منها بفتح الذي قبله، ودون أن نستبعد هنا فرضية التواطؤ المباشر وغير المباشر بين الأطراف الثلاثة.

مع انتصاف القرن العشرين وظهور "المُلّا مصطفى البارزاني"، أعلن الكرد في العراق ثورة شاملة، حُدّدت خطوط أهدافها العامة بالتحرر القومي وبناء كيان للحكم الذاتي، مع التركيز على مفاهيم الأخوّة والتعايش، إلى جانب الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس -ولأول مرة- بجناحين: سياسي هو "البارتي[١٠]" وعسكري هو "البيشمركة[١١]"، بشكل يمكن معه القول إن بذرةً قد نبتت أخيراً في حقل الدم.

صرَّح البارزاني حرفياً:

"إن هدفي هو حرية كوردستان العراق واستقلالها، ثم حرية أولئك الكرد الذين يعيشون تحت قبضة الأجانب، وتأسيس دولة كوردية"[١٢].

من الواضح أن النفس القومي الفاقع في تصريحات كهذه، تتجاوز طموح "شيخ عشيرة" كما هي العادة، هو الذي قرع جرس الإنذار في طهران وبغداد، وعجَّل بانتكاسة الثورة عقب الاتفاق الذي تم توقيعه بين الشاه بهلوي وحكومة بعث العراق، في الجزائر سنة 1975، في استعادة تاريخية تذكّر بتحالف الساسانيين والمناذرة.

لكن بعد أقل من ثلاث سنوات، وبعيداً عن أنظار نظامي العراق وإيران، وفي الجزء الكردستاني الملحق بالدولة التركية، تأسس تنظيم سياسي جديد عُرِف بـ"حزب العمال الكردستاني"، وهو حزب يساري راديكالي، آمن بأن كردستان الكبرى مستعمرة. ولم يلبث بعد سنوات قليلة أن أعلن الكفاح المسلح تحت شعار باذخ ومُكلف ومستفز، هو "تحرير وتوحيد كردستان"، ولأجل هذا الهدف خاض الحزب حرباً دموية ضد الدولة الأتاتوركية استمرت ثلاثة عقود، ونجم عنها خسائر هائلة في الأرواح والأموال من الطرفين، قبل أن تنجح المخابرات التركية أخيراً، في 15 شباط من سنة 1999، في اعتقال "عبد الله أوجالان" مؤسس الحزب وزعيمه التاريخي، وتنقله من كينيا إلى سجن انفرادي في جزيرة "إيمرالي" في بحر مرمرة.

ترافقت عملية اعتقال أوجالان بضجة إعلامية وسياسية دولية كبيرة، حالت دون تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه، يضاف إليها في ذلك الوقت انتعاش الآمال التركية في الانضمام إلى "الاتحاد الأوربي"، الذي يشترط على المرشحين لعضويته إلغاء عقوبة الإعدام.

أما بالنسبة إلى الحزب، لم تجرِ الأمور كما اعتادت أن تجري، ولم يتشتت أنصار العمال الكردستاني، ولم ينحلَّ الحزب أو ينشقّ على نفسه، لكن ما حدث كان في الحقيقة أمراً يفوق الانشقاق ...

أوجالان: تحولات مفهوم السلطة ونظرية الوردة

لعل أخطر الآثار التي نجمت عن اعتقال أوجالان، هو الانقلاب الجذري الذي طرأ على البنية الأيديولوجية العميقة لحزب العمال الكردستاني، فقد قام الحزب بعملية انسلاخ فكري شاقة؛ تحول على إثرها من حزب قومي يساري مُهاجِم إلى حزب أُمَمي أناركي مُدافِع، دون أن يسبق ذلك أي تدرج أو إرهاص واضح.

---

[١٠] تسمية لاتينية تعني "الحزب"

[١١] تسمية كردية تعني "من يواجه الموت"

[١٢] - صحيفة (التآخي) التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني، العدد ٩٢٩٤. (http://altaakhipress.com/viewart.php?art=73317)

كان أوجالان، حتى اليوم الذي سبق اعتقاله، يعتنق الأفكار والمبادئ القومية الكلاسيكية، القائمة على الثورة والتحرر والوحدة والاشتراكية والديمقراطية، وما يشابهها من المبادئ النظرية السامية، التي لا يمكن تنفيذ واحد منها في غياب "فكرة السلطة".

لنعالجْ أولاً، في سطور قليلة، مفهوم السلطة، قبل أن ننتقل إلى مفهوم "اللاسلطوية" الذي اعتنقه أوجالان فيما بعد.

يتراوح مفهوم السلطة، أو يتقاطع مع مفاهيم القوة والنفوذ والتأثير والهيمنة والدولة والحكومة والسيطرة. فالسلطة بحسب "المعجم الحديث للتحليل السياسي" هي: "قاعدة لضمان الموافقة على الامتثال إلى قرار أو أسلوب عمل"[١٣] وبحسب "أنتوني غدنز"، عالم الاجتماع البريطاني الشهير وواضع نظرية "الهيكلة"، هي: "مقدرة الأفراد أو الجماعات على إبراز مصالحها أو همومها حتى في الحالات التي يواجهها أفراد أو فئات أخرى بالمعارضة"[١٤]. بينما يعرّفها اللغوي والفيلسوف المصري "إبراهيم مدكور" بأنها: "كل ما يحدد سلوكاً أو رأياً لاعتبارات خارجة عن القيمة الذاتية للأمر أو القضية المعروضة"[١٥]

السلطة عند ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠): "منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين من الأرض". وهو يقسِّمها إلى ثلاثة أنواع: التقليدية (العُرْف) والمُلهِمة (الكاريزما) والعقلانية (القانونية)، بينما يقسمها جون غالبريث (١٩٠٨ - ٢٠٠٦) إلى: قسرية؛ تؤخذ بالقوة، وتعويضية؛ تتم بمكافأة الخاضعين، وتلاؤمية اتفاقية؛ بين المتسلِّط والمتسلَّط عليه[١٦].

وتتقاطع جميع هذه التعريفات ضمناً في موضوعة واحدة هي اعتماد السلطة على (حقها المُدرَك والمفهوم في الحكم) والتزام المحكوم الأخلاقي والمعنوي في (أن يطيع) كما يؤكد أندرو هيود[١٧].

يمكن القول إجمالاً إن السلطة في الميدان السياسي هي القوة مقترنة بالشرعية والشرعية، كما جرى الاصطلاح، تتأتى بالانتخاب الشعبي أو الغلبة، فإن كانت بالأولى سُمّي الحكم ديمقراطياً، وإن كانت بالثانية سُمّي استبدادياً.

فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني، يمكن الحديث عن سلطتين فقط: الأولى هي للزعيم أوجالان على جميع من حوله؛ وهي هنا ترادف التأثير والنفوذ، والثانية هي السلطة التي كان يطمح إليها ويعمل لأجلها الحزب ككل؛ وهي هنا ترادف الحكومة أو الدولة. وإذا كانت السلطة بالنسبة إلى الفرد إشباعاً نفسياً صِرفاً، فإنها بالنسبة إلى أي تنظيم سياسي وسيلةٌ تمكِّنه من إعادة صياغة المجتمع المستهدَف بالشكل الذي يريده ويطمح إليه.

في أحد الاجتماعات، وجّه أوجالان خطابه إلى مجموعة نخبوية من كوادر الحزب العليا، قائلاً بحزم:

"سندفعكم إلى الالتزام بالسلطة وعشقها في آن معاً. صحيح إنه عمل صعب ولكن لا بديل عنه، إنها معركة تفرض فيكم أن تكونوا أقوياء كالثيران وليس كمقاتلين منهاري القوى"[18]

مضيفاً:

"منذ طفولتي، كرستُ كل شيء لشعار "كل شيء في سبيل السلطة، كل شيء في سبيل المعركة" ... واليوم أيضاً إن لم تساهم في معركة السلطة فلن ألقي عليك حتى التحيةَ"[١٩]

وكانت تلك العبارات حينها ضمن سياقها الطبيعي، ومتماهية تماماً بخطابات قادة الثورات التحررية في كل زمان ومكان وإن شكلت مزيجاً كريهاً من الديماغوجية والدوغمائية اعترف به أوجالان فيما بعد.

---

١٣ ج.روبيرتس و إ.إدواردز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٩٩.

١٤ أنتوني غيدنز, **علم الاجتماع**, ترجمة: فايز الصُيّاغ, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الرابعة, ١٩٩٧, ص ٤٦٧.

١٥ إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٣، ص٩٨.

١٦ فيصل المرعشي، مفهوم الدولة، موقع "الموسوعة السياسية". (مفهوم الدولة/https://political-encyclopedia.org/dictionary)

١٧ أندرو هيود،**النظرية السياسية**، ترجمة: لبنى الريدي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣، ص ٢٢٥

18 - عبد الله أوجالان، **مختارات ٣**، ص ١٤٨

١٩ - المرجع السابق، ص١٤٨.

هذا كان في البدايات، أما ما حدث بعد ذلك، مع مطلع الألفية الثالثة، فكان على النقيض تماماً. كان أوجالان –حين اعتُقل وفقد السلطة تماماً- قد تجاوز الحادية والخمسين من العمر، ووصل إلى ما يمكن تسميته، تجاوزاً، بـ" سن التقاعد الإيديولوجي" ما يعني أنه أصبح أميل إلى الهدوء وتجاوز الأفكار العنصرية والنزعات الضيقة والهويات الفرعية ولعل هذا أحد الأسباب التي دفعت به إلى احتقار مفهوم السلطة والتبرؤ منه.

ولكن، من أين استلهم أوجالان هذه الأفكار بالضبط، وكيف خطر له قلب المعادلة الفكرية الكردية جذرياً؛ من قوميةٍ لا تتحقق إلا بالسلطة إلى قوميةٍ لا تتحقق إلا بنبذ السلطة، ومن فكرة (دولنة) الكرد أسوة بباقي الشعوب إلى (لادولنة) العالم أسوةً بالكرد؟

كان أوجالان، حين كل زيارة يتلقاها في سجنه، يوصي على لائحة من الكتب الفكرية، وكانت معظم تلك العناوين تعود إلى حقبة تاريخ الشيوعية ما قبل الماركسية أو المعاصرة لماركس؛ وبهذه الطريقة أتيح له -دون شك- الاطلاع على كل ما دوّنه شيوخ الأناركية، أمثال: جوزيف برودون، ميخائيل باكونين، بيوتر كروبوتكين، والرشتاين، موراي بوكتشين. واستلهم منهم أفكاره الثورية المتعلقة بمحاربة مفهوم السلطة والتنظير للديمقراطية المجتمعية وإلغاء مؤسسة الدولة، ومن الأخير بالذات استلهم نظرية اللاسلطوية الاجتماعية وحكومة البلديات والأفكار الإيكولوجية[٢٠].

كتب برودون: "يرتبط الاستبداد في العقل بالضرورة بفكرة السلطة الشرعية"[٢١]

وكتب باكونين: "نحن، الأناركيين، أعداء للدولة ولكل شكل من أشكال سيطرة الدولة"[٢٢]

وكتب كروبوتكين: "اعتدنا، لأسباب تعود إلى الأحكام المسبقة التي تلقيناها بالوراثة، وعلى تربية وتعليم زائفين تماماً، ألّا نرى في كل مكان سوى الحكومة والتشريع والقضاء، وأن نؤمن بأن الناس سيمزقون بعضهم البعض إرباً إرباً كالوحوش في اليوم الذي تغفل فيه عنا عين الشرطي، وأن الفوضى ستعم المكان فيما لو غرقت السلطة في كارثة ما. ونمرّ، دون أن نلاحظ ذلك، بجانب آلاف التجمعات البشرية التي تشكلت بحرية تامة ودون أي تدخل من القانون، والتي تمكنت من بلوغ أشياء تفوق بشكل كبير ما يتم إنجازه تحت الوصاية الحكومية"[٢٣].

وصرّح بوكتشين: "يمكن للمرء أن يعتبر نفسه أناركياً إذا آمن أن المجتمع يمكن أن يُدار بدون الدولة"[٢٤]

يتفق أوجالان مع سائر أقطاب الأناركية في رفض مؤسسة الدولة وكذلك السلطة التي يُعرِّفها بدوره على أنها "توظيف جميع أنواع النشاطات الاجتماعية بهدف جني فائض الإنتاج"[٢٥] كما يرفض الملكية[٢٦] "... فبحسب رأيي، وعدا أن يكون فائض القيمة وفائض الإنتاج السابق لها أداة نهب ولصوصية، فما دام الاقتصاد موضوعاً للملكية الخاصة وملكية الدولة فيمكن تقديمه كأداة أولية في النهب واللصوصية، وباعتبار أن الاقتصاد يشكّل النسيج الأساسي للمجتمع، فجميع أشكال التملك فيه، بما فيها الخاصة والدولتية، أمر غير أخلاقي ويندرج في لائحة النهب والسلب"[٢٧]

لكن ذلك لم يمنعه من انتقادهم والافتراق عنهم في جزئية هامة تتعلق باختزاله السلطة في حق الدفاع عن النفس، الذي يطلق عليه تسمية طريفة هي "نظرية الوردة":

"ثمة من يرى السلطةَ داءً عضالاً. الفوضويون والسلبيون هم هكذا بالأخص. بحسب رأيهم، يجب الهروب من شتى أنواع القوة والاقتدار كهروبك من وباء مميت. في الحقيقة، هذا المفهوم هو الشكل الموضوعي للاستسلام للسلطة. إن التعريف والحل اللذين يعرضهما نظام الحضارة الديمقراطية مختلفان نوعياً. فالدفاع عن النفس حق مقدس لأجل كل مجموعة

---

٢٠ - ورد في مقال كتبته ديبي بوكتشين ابنة موراي بوكتشين في تموز ٢٠١٩: "عندما كتب وسيط أوجالان، وهو مترجم ألماني يدعى رايمر هايدر، إلى والدي في عام ٢٠٠٤، أخبره هايدر أن الزعيم الكردي كان يقرأ الترجمات التركية لكتب والدي في السجن واعتبر نفسه حقيقةً تلميذاً نجيباً لوالدي ... وقد أوصى بكتبه لكل رئيس بلدية في جميع المدن الكردية وأراد من الجميع قراءتها" . http://firatn.com/?p=1305

٢١ - جوزيف برودون، **ما هي الملكية**، ترجمة: عدنان محمد، دار نقش، القامشلي، ٢٠٢٠، ص١٥٤.

٢٢ - ميخائيل باكونين، نقد النظرية الماركسية حول الدولة، ترجمة حسني كباش، ٢٠١١. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288752

٢٣ - بيوتر كروبوتكين، **الاستيلاء على الخبز**، ترجمة: إبراهيم خليل، منشورات نقش، القامشلي ٢٠١٩، ص١٤٨.

٢٤ - (الأناركية في أمريكا)، فيلم وثائقي، ١٩٨٣. https://www.youtube.com/watch?v=AHGl9a8BcqI

٢٥ عبد الله أوجالان, **المجلد الثاني (المدنية الرأسمالية)**, ترجمة: زاخو شيار, مطبعة آزادي, ٢٠١٤, ص ٢٣٧

٢٦ - جاء في البند ١٧ من الفقرة الثانية من القسم الأول للميثاق الأساسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا "الملكية الخاصة مصانة بقانون"

٢٧ - عبد الله أوجالان، **حول الاقتصاد**، منشورات أكاديمية عبد الله أوجالان للعلوم الاجتماعية، ص ٧.

اجتماعية. والتمتع بقوة الدفاع إزاء كل أنواع الاعتداء على وجود الجماعة وقيمها التي يتأسس عليها وجودها إنما يتخطى نطاق الحق ليغدو علة الوجود نفسه. إنني على قناعة باستحالة نعت قوة الدفاع بمعناها الكلاسيكي بالسلطة. قد يكون من الأنسب تسميتها بقوة أو اقتدار الدفاع الديمقراطي. عندما نضع نصب العين كيف تسعى الوردة –وهي نبتة- للدفاع عن نفسها بأشواكها، لا أتمالك نفسي من تسمية براديغما الاقتدار الديمقراطي هذه بـ (نظرية الوردة)".[٢٨]

النظرية ضد الدولة القومية

سيكون من المفيد في التصدير لهذا الباب عرض تعريفات أوجالان لبعض المفاهيم الأساسية التي سبق ذكرها زيادة في الولوج إلى صلب فلسفته الشخصية في شقيها السياسي والاجتماعي.

يعرّف أوجالان الهوية بأنها "حدثُ الوعي" الأكثر تأثيراً بشأن وعي الوجود الذاتي كما يرى أن "هوية المجتمع في الأديان التوحيدية هي الدين والإله بالذات"[٢٩] أما الدولة فيجملها في المعادلة التالية: "الدولة = فائض الإنتاج وفائض القيمة + الوسائل الأديولوجية + أجهزة العنف + فن الحكم"[٣٠]

يبالغ أوجالان في انتقاد الدولة القومية (القوموية في الترجمة العربية لأعماله) بشكل خاص وكثيف فيقول:

"لم تشيَّد الدول القومية في الشرق الأوسط بالثورات, بل شيِّدت بدعم وسَوقٍ من النظام المهيمن. والهدف الأولي لهذه الدول هو استعمار شعوبها باسم هذا النظام"[٣١] و"الدويلات القومية ذات الطابع الدينوي والقومي ليست قدراً محتوماً علينا"[٣٢] و "الدولة القومية هي الشكل الأخير والأخطر في الوقت ذاته للدولة/الإله"[٣٣].

مركزاً ضربات معوله على الجذر الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوم عليه ولأجله الدولة القومية، وهو يبدو لي محقاً في ذلك، ولكن ليس هذا كل شيء؛ فأوجالان يكتب عن الدولة وفي ذهنه ذلك الشكل من الدولة الذي أسّسهُ تحالف النبلاء والكهنة كوسيلة ليحكموا بها جميع الطبقات الأخرى بصفتهم ممثلين عنها. يقول في ذلك: "الديمقراطية التمثيلية التي طورتها الحداثة الرأسمالية تهدف ضمنياً إلى تطويع الصراعات الطبقية والتحكم بها"[٣٤] متفقاً إلى حد كبير مع أنجلز الذي سبقه إلى القول، إنّ "الدولة التمثيلية الحديثة هي آلة يستغل بها الرأسمالُ العمّالَ الأُجَراء"[٣٥].

إن توصيف أوجالان لمؤسسة الدولة يقف على النقيض تماماً من هيغل الذي كان يرى أن الدولة هي "الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية " وأنها "كُنْهُ تطور التاريخ" وأن لا حرية ولا ذات ولا أخلاق للأفراد من دونها. فأوجالان بانحيازه إلى الأناركيين، في هذه النقطة بالذات، لا ينزع عنها جميع حسناتها فحسب بل يُنسِبُ إليها من السيئات ما يجب أن يُنسَبَ إلى أكلة لحوم البشر لا إلى ابتكار بشري تراكمي؛ هو نتاج صفوة العقول السياسية حتى تاريخه.

كتب أوجالان، في تموز 2001 ، مخاطباً قُضاته "إن رؤية PKK على أنه انفصالي في جوهره تقييمٌ متطرف. فقد تبنى PKK شعار "لا يمكن أن تتحقق الوحدة دون حرية" حتى النخاعِ، ولكن الادّعاء بأنه طالب بدولة كردية قومية منفصلة تحت كل الظروف ادِّعاءٌ لا يمكن قوله إطلاقاً"[٣٦]. وكتب "ناهيك عن ملاءمة أو انسجام تأسيس حزب، أو حركة، يستهدف بناء الدولة لأهدافي بل إنه يناقضها تماماً"[٣٧]

وأكَّد على الأفكار ذاتها، في مجمل مرافعاته اللاحقة، الضخمة والغنية، التي تقدَّم بها من سجنه إلى محكمة حقوق الإنسان الأوربية.

---

٢٨ - عبد الله أوجالان، **المجلد الثاني (المدنية الرأسمالية)**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي ٢٠١٤، ص ٢٣٧.

٢٩ - المرجع السابق, ص ١٩٤

٣٠ - المرجع السابق, ص ٢٠٠

٣١ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص ١٢٧

٣٢ - المرجع السابق, ص ٢٠٤

٣٣ - عبد الله أوجالان، **المجلد الثاني (المدنية الرأسمالية)**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ص ١٩٨

٣٤ - المرجع السابق، ص ٣٤

٣٥-فريدريك أنجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة: إلياس شاهين، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٦، ص ١١٧

٣٦ - عبد الله أوجالان، **مرافعة أورفا**، ص١٩

٣٧ - عبد الله أوجالان، **الدولة**، ص ١٣٦

في الحقيقة، ليس لمفردةٍ أكثر تعبيراً عما حدث من مفردة الانقلاب؛ فبعد عقود من النضال القومي المسلح لإقامة "كردستان الكبرى"، تخلى أوجالان عن فكرة "الدولة" التقليدية التي ليست أكثر من "أداة تسلط وحيوان متوحش لا يشبع من الدماء والاستعمار والنهب"[٣٨] حسب تعبيره, واعتذر بشكل مباشر وصريح عن مرحلة مرَّ بها مرغماً وفخ لم يكن هو الوحيد الذي وقع فيه:

"إن كنتُ ارتكبتُ جرماً ما فهو إصابتي أنا أيضاً بهذا الجرثوم نوعاً ما والمتأتي من ثقافة السلطة والحرب. إذ كنتُ انزلقتُ في هذه اللعبة لدى اعتقادي بأن مبدأ "الحرية تستلزم سلطة الدولة، وهذا ما يستلزم بدوره الحرب" هو بالنسبة لنا كما الأمر القرآني بالنسبة للمؤمن. إنه المرض الذي يكاد كل المناضلين الناطقين باسم المسحوقين على وجه التقريب أصيبوا به ولم ينجوا منه. وبناء عليه فأنا مذنب ليس تجاه النظام المهيمِن فحسب بل وتجاه النضال التحرري الذي بذلت كل ما في وسعي في سبيله أيضاً وسأستمر في تقديم النقد الذاتي بشأن ذلك حتى الرمق الأخير"[٣٩].

وهذه الصحوة المتأخرة نسبياً ضد مفهوم الدولة تشمل بل تستهدف حصراً "الدولة القومية" ذلك إن "مجتمع الأمة النمطية الذي ترمي إليه الدولة القومية ينشئ مواطنين مصطنعين ومزيفين، مشحونين بالعنف"[٤٠]، متخلصاً إلى تعريف الدولة القومية بأنها "إله الرأسمالية الصناعية" و"قصّاب الحداثة الرأسمالية" أي مجرد وسيلة لاستغلال الشعوب واستنزاف جهودها وخيراتها لصالح نخبة من السياسيين والعسكر والتجار وأشباههم، وهو -كما لا يخفى- توصيفٌ يساريّ (أنجلزيٌّ لا ماركسيٌّ) أصيلٌ، لا يخلو من الحقيقة وإن خلا من الواقعية.

لا يبدو السيد أوجالان غافلاً عن هذه النقطة، ولذلك تراه يتوسع في تحليلاته وتقييماته، ويتناول دول الغرب نفسها بالتقييم نفسه والمنظار ذاته على قاعدة نهب الأوليغارشيا للبروليتاريا. وهو، كما أسلفتُ، منظار يساري متشدِّد، يركز على عامل الاقتصاد ولا يرى في الرأسمالية سوى "لوياثان" قوي قبيح لا يجب أن ننتظره حتى يحفر قبره بنفسه -كما يروي الماركسيون عن ماركس- بل يجب أن تبادر "الشعوب الحرة" فتحفر له هذا القبر وتدفنه فيه.

في الحقيقة، لن يختلف مع أوجالان في شرعية هذه الأمنية البروليتارية العزيزة سوى اللوياثان نفسه، وهو خصم عنيد وشرس؛ بلغ من شراسته أنه دفن ماركس شخصياً عند قدمي غورباتشوف قبل ثلث قرن، وأعاد الكُرة الأرضية إلى عُهدة الإله السياسي الواحد محافظاً على الفارق الشاسع في موازين القوى كما كانت في عهد الإمبراطورية الرومانية قبل عشرين قرناً، وعلى التفاوت الكبير في معدلات الدخل السنوي بين سكان الشمال الغني والجنوب الفقير.

من جهة أخرى، إن الدول القومية التي يعرفها أوجالان، ونعرفها جميعاً، مجرد نُسَخ باهتة ومشوَّهة عن نموذج الدولة الوطنية التي تدرَّج الغرب في بنائها على أعمدة إغريقية رومانية صلدة، وبناها الشرقيون على رمال مائجة، وهو غير واقعي لأن الواقع يقول إن الكرة الأرضية بأسرها مُقسَّمة إلى أحياز جغرافية متجاورة حداً لحدّ تحت مسمى "الدولة" متباينة في مستويات التقدم والرخاء والديمقراطية، ولكن لم يحدث قط أن ثار أحد شعوبها بهدف نقض بناء الدولة أو تغيير صفة الشعب أو هويته، إنما ثارت تلك الشعوب وتثور ضد أنظمة طاغوتية وحكومات استبدادية فاسدة، هي الوحيدة التي تستحق عن جدارة وصفَ أوجالان المعبِّر "قصّاب الحداثة الرأسمالية".

ولا يبدو أن لأوجالان ما يأخذه على "الدولة الوطنية" الحقيقية، بل من الواضح -إن لم أسئ فهمه- أنه يميل إليها ولكن بعد نزع قميص الدولة عنها وإلباسها قميص الإدارة الديمقراطية، حتى إنه في (شطحة فكرية واقعية) لا يجد غضاضة في التعايش جنباً إلى جنب مع الدولة القومية بشرط تبادل الاحترام، فيما يبدو أنه تنازلٌ اقتضته الضرورة: "يجب النظر إلى الدول القومية على أنها كيانات بالغة الأهمية، وترتيب علاقاتها وتناقضاتها بما يتماشى والبرنامج الديمقراطي للشعب. فمناهج المجتمع الديمقراطي لا ترمي إلى هدم الدول القومية وبناء دولتها هي محلها. بل تعقد آمالها على إبداء الدول القومية الاحترام والتقدير لمشاريعها هي الخاصة بالمجتمع الديمقراطي على خلفية وفاق دستوري معها"[٤١] ولا يجب النظر إلى هذه النقطة بوصفها "زلة فلسفية" ناتجة عن الإجهاد وظروف الاعتقال، بل سيكون من الأفضل تقييمها على

---

٣٨ - عبد الله أوجالان, **الدولة**, ص ٤٨

٣٩ - عبد الله أوجالان، **مختارات – الدولة**، ص٨

٤٠ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص ٤٩

٤١ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص ٥٩٠

أنها "واقعية متأخرة" و"تقية فكرية"، لجأ إليها الكثير من المفكرين عبر التاريخ، لمهادنة الخصم بهدف كسب الوقت، وهو تكتيك دارج.

وفي المحصلة، فإن هذه المؤسسة تطور طبيعي، جاء على أنقاض عشرات بل مئات المحاولات البشرية السابقة في ابتكار إطار جامع ومنظم للمجاميع البشرية المتشابهة أو المتحالفة، ولنظام الدولة تاريخ عريق ومتدرج من الثيوقراطية إلى الأرستقراطية إلى الملكية الاستبدادية إلى الديمقراطية. وإذا كانت مؤسسة الدولة قد استنفدت أغراضها اليوم وبات من الضروري البحث عن شكل أفضل وأكثر تطوراً في الوقت الحاضر فلا شك أن على المحتجين قبل ذلك:

- تقديم إثبات نظري مُقنع أن مصدر الشر في العالم هو المؤسسة وليس القائمين عليها.

- تقديم البديل المناسب الذي يملأ فراغ الدولة ويقوم بمهامها.

- إقناع جميع دول العالم، بدون استثناء، بحل نفسها وتبني نظام الإدارة الذاتية والشيوعية الاجتماعية.

جنة النيوليتيك وشجرة كردستان المحرَّمة

صار مفهوماً للجميع من خلال "مؤلفات السجن" أن الزعيم الكردي بات زعيماً أممياً، لم يتخلَّ عن هدف إقامة الدولة القومية، كما سبق القول فحسب، ولكنه اتخذ مكانه في الخندق المضاد لها تماماً.

يرى أوجالان أن الدولة القومية مفهوم بدائي رجعي، قد أفل نجمه وغابت شمسه، ومن الأوفق تبعاً لظروف المنطقة بناءُ أمة ديمقراطية بإدارة لاسلطوية، وتسكنها مكونات لا شعوب؛ في رؤية مغرقة في الرؤيا وتطوير رومانسي لنظرية "الدولة الوطنية" التي حلت اشتباك القوميات وتحررت من علائق الديانات، وهي نظرية جميلة لا يعيبها -فيما يخص الحالة الكردية- إلا أنها تصلح لترميم دولة قائمة بالفعل وليس لبناء دولة لم تقم بعد، فبغض النظر عن أننا لا نعرف حتى اليوم دولة واحدة في العالم غير قومية، فمن المستحيل تماماً أن تتواطأ شعوب العالم -أو الشرق الأوسط على الأقل- على تفكيك دولها وتبني النمط الديمقراطي الأوجالاني، وليس من الواضح إن كان العقل السياسي الكردي يمر بطفرة متقدمة على العصر أم إن الله إذا أراد أن يختبر شيئاً ما للمرة الأولى فإنه يجربه على الكرد أولاً؟!

المراجعة الحزبية الأيديولوجية أمر مفهوم بل ضروري ولكن ما يعسر على الفهم هو كيف أن مئات وآلاف من القوميين الكرد (السابقين) قد تحولوا خلال فترة قصيرة إلى "أمميين ديمقراطيين" يرفضون ويعرقلون قيام دولتهم القومية ويصِمُون أحلامهم السابقة بمسمى تحقيري من قبيل "عصر الدوغما" و"القومية البدائية" مع إغفال بدهية أن عصر القوميات الذي يعتقدون تجاوزه (ذهنياً) ليس بدائياً لأنه وبكل بساطة متقدم زمنياً وحضارياً بسبعة آلاف عام على الأقل على "عصر النيوليتيك"[٤٢] الذي يكرزون باسمه ولعلهم لم يسمعوا به قبل عام 2000 وأن الكيان القومي النامي والمستقر الذي يحاربونه هو الوعاء الواقعي الوحيد الذي يمكن أن يحتضن "العصرانية الديمقراطية" المنشودة ذاتها التي يحلم بها أوجالان.

قد يعود تفسير هذا الانقلاب في الفكر السياسي والمجتمعي الكردي إلى عاملين:

أولهما حالة الإحباط الشعبي الناتج عن الأداء السياسي الهزيل للحركة السياسية القومية الكردية في كردستان الغربية، والتي أثبتت خلال نصف قرن من (النضال) أنها ليست الحامل الطبيعي والمؤهل لقضية شعب ومطامح أمة.

وثانيهما القدرات الهائلة للمدرسة الثورية اليسارية في ميدان التوجيه السياسي، وسُمعتها الذائعة في صناعة الرفاق المقتنعين المتشابهين، وتذويبِ الفوارق الفردية، وغرسِ الدوغما حتى في جامدات الصخور.

أما على الجبهة المضادة، فقد وقف طابع "العلمانية" الفاقع في فكر أوجالان حائلاً دون وصوله إلى المتدينين والمحافظين الكرد عامّةً، وحوَّله طابع "اللا قومية" الذي فيه إلى نوع من "الكوزموبوليتانزم"؛ ما يفسر إحجام شرائح واسعة من أبناء الشعب الكردي عن الالتحاق بها أو حتى التعاطف معها، أما أسباب هذا الإحجام فليست بتلك السذاجة والبساطة التي يجري تصويرها وتسفيه أصحابها، فعلى امتداد تاريخ الوعي السياسي الكردي، سعى الكرد، كأمّة تامّة (وليس كإقطاعيين

٤٢ - لاحظ أن من سنّة النظريات الشمولية افتراض "عصر ذهبي" مفترض يجب العودة إليه كنوع من النوستالجيا التاريخية

وشيوخ قبائل فقط) تمتلك أرضها المقسمة والمحتلة ولغتها المقموعة وتاريخها المشترك، إلى تحقيق هذا الوجود وتحصينه ضمن إطار مؤسسة الدولة القومية التي هي -وكم آسف لقول ذلك- الشكل الأكمل المتوفر حتى اليوم للانتظام البشري.

يرى أوجالان: "فيما يخص حل القضية الكردية أيضاً، فالسبيل الأساسي المبدئي والثمين، والذي لا يستند إلى الانفصالية أو العنف، إنما يمرُّ من القبول بشبه الاستقلال الديمقراطي"[٤٣] أي قبول الدول القومية الحاكمة أن تمنح الأقلّيّات العرقيّة والدينيّة المختلفة حقَّ "الإدارة الذاتية" لقاء ضمان عدم الانفصال أو المطالبة به، وهو حل قد تجاوزته الحركات الكردية نظرياً وتجاوزه إقليم كوردستان عملياً، فلا يعني القبول به سوى خطوة واسعة إلى الوراء والعودة فعلياً إلى حرب الجبال والمفاوضات العبثية القائمة على تأبيد المشكلة لا على حلها.

والواقع أن الكرد كأمة مضطهدة لادولتية عبر التاريخ وخاضعة بشكل مزمن لعمليات الصهر السياسي والثقافي لا تصلح - بعكس ما يرى أوجالان - كحاضنة لهذه الحركة الثورية العالمية، لأنها بكل بساطة الحلقة الأضعف في منطقة قد لا تكون الأضعف لكنها فوقه بقليل، وعليه فغالب الظن أن الصراع الذي ستخوضه النظرية ضمن حلقتها الضيقة كافٍ وكفيلٌ تماماً باستنزاف طاقتها - المادية على الأقل - ليتحول "درويشي عبدي" إلى قاطع طريق، ويتحول "رستمي زال" إلى دونكيشوت، في مواجهة طواحين الحداثة ولوياثان الرأسمالية.

ولأسباب تعود إلى حالة "عدم الإشباع" التاريخية، وكون المحيط بكليته يتبنى مؤسسة الدولة، فإن الكيان الوحيد الذي يمكن أن يحمل له الكردي ولاء تاماً غير منقوص هو "دولة كردستان"، وأي تركيبة أخرى تحت أي مسمى لن تختلف عن مواطنيته -رعويته بتعبير أدق- السابقة للدول الإقليمية بكل ما فيها من تذبذب وتلطي وارتياب متبادل. ولتبسيط الموضوع أكثر، يمكننا التفكير في مثال شعبوي جداً، هو الفارق المخزي والملموس عبر المعاينة المباشرة بين خدمات وعائدات القطاعين العام والخاص في بلدان الاشتراكية الأصلية منها والمستنسخة.

مع أخذ جميع شرور مؤسسة الدولة بعين الاعتبار، وبغض النظر عن مظهرها العاطفي الخلاب الذي يطفو على السطح، فإن الدولة القومية المأمولة -في الحالة الكردية بشكل خاص- ستكون الوعاء الذي يصون ويطوِّر في داخله الهوية القومية، ناهيك عن مزايا الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحسنات السلم المستدام.

وليس الكردي بدعاً في ذلك، ولا يسنُّ سُنّة جديدة حين يطالب بحقه الشرعي في الحصول على لقب "مواطن الدولة الكردستانية" الذي سيخلّصه بشكل نهائي من عقدة النقص والدونيّة قبل أن يخلّصه من اضطهاد الآخرين إياه، ويرفع أسياف ديموقليس الأربعة عن رقبته، ليتفرغ بعد ذلك، كما هو شأن جميع مواطني دول العالم، للحياة والبناء.

وما من شيء يمنع أن يتم هذا الأمر بالتدريج بل من الضروري، برأيي، أن يتم تدريجياً؛ على الأقل لإتاحة الفرصة أمام أبناء هذا الشعب المُجهَّل على امتداد قرونٍ طويلة، حتى يصبحوا متمرسين في بناء الدول وإدارتها.

أما بالنسبة للمواقف العدائية التي يحملها أنصار العمال الكردستاني تجاه قيام إقليم كردستان، وهي مواقف ناتجة عن حساسية - سنفترض أنها ذات طابع فكري أيديولوجي - فيمكن معالجتها والتخلص منها بفتوى موثَّقة من أقوال الزعيم أوجالان شخصياً حين يقول: "بالوسع تطبيق حل شبه الاستقلال الديمقراطي عن طريقين يعتمد الطريق الأول الوفاق مع الدول القومية ويجد تعبيره الملموس في حل الدستور الديمقراطي"[٤٤]

إذن، مع اعتبار أو افتراض "إقليم كردستان" دولة قومية قائمة بالفعل، مثلها مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا، لن يواجه معتنقو فلسفة الأمة الديمقراطية أيَّ مشكلة وجدانية، وسيمكنهم الوفاق مع هذه الدولة والعمل معها أو في داخلها على صياغة الدستور الديمقراطي.

ولكن، برفضها النزعة القومية ونبذها الدولة القومية، ما البديل النظري والتطبيقي الذي تقدمه الأوجالانية؟

---

٤٣ ـ عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص ٥٠٩

٤٤ ـ المرجع السابق، ص ٥٠٨

البديل هو "الأمة الديمقراطية".

الأمّة الديمقراطية

يعرّف أوجالان "الأمة" بالكلمات التالية: "الأمة ظاهرة أو مجموع علاقات اجتماعية ملتفة حول الوعي القبلي + الوعي الديني+ السلطة السياسية المشتركة + السوق"[٤٥]

وهو تعريف عام يستوفي من خلاله جوانب الدم والدين والاقتصاد والسياسة, أما التعريف الأعمق الذي يخرج به القارئ عقب التوسع في دراسة أوجالان فمفهوم يراوح بين الكوسموبوليتانية في أقصى اتساعها والهويات الثقافية المجتمعية في أضيق صورها ويمكن التدليل على ذلك في تضاعيف كل ما كتب تقريباً[٤٦]

أما الأمة، في حقيقتها الصادمة، مفهوم افتراضي وكسب عقلي، نشأ بتدرج بطيء مع التقدم الذي أحرزته الذهنية الرأسمالية (ضمناً العبودية والإقطاعية) قبل عدة آلاف من السنين؛ حين فرضت ظروف المعيشة القاسية على المجموعات البشرية التموقعَ الجغرافي والانقسام المجتمعي، حفظاً للذات والمِلكية وطلباً للرفعة والاستزادة من الغنائم، كما أسلفنا. ومصطلح الديمقراطية (حكم الشعب) اليوناني، الذي هو صفة نظام سياسي يحكم بناءً على اختيار وإرادة ومصالح غالبية أفراد الشعب، قد تم نحته وتطبيقه للمرة الأولى في أثينا القديمة، في القرن الخامس قبل الميلاد. وبطبيعة الحال، فإن النظام الديمقراطي، قياساً إلى سائر أنظمة الحكم الأخرى من ملكية وأرستقراطية وأوليغارشية، هو -على علاته- أفضل الموجود وليس الأفضل بعد أن أثبتت الخبرة أن خير وسيلة لضمان الأمن والاستقرار في أي دولة هي إشراك الشعب (أو إيهامه بالاشتراك) في تقرير مصيره وتحديد أوجه مصلحته عبر خياراته التي يتخذها ويعلنها داخل صناديق الانتخاب.

يقول أوجالان موضّحاً مفهومه حول كيفية التحول إلى أمّة ثم تعريفه لـ"الأمة الديمقراطية" بالذات:

"من أجل التحول إلى أمة يكفي أن يتكون عالم ذهني وثقافي مشترك على الرغم من اختلاف الطبقات أو الجنس أو اللون أو الإثنية أو حتى اختلاف جذور الأمة"[٤٧].

"الأمة الديمقراطية هي تلك الأمة التي لا تكتفي بالشراكة الذهنية والثقافية فحسب، بل وتوحد كافة مقوماتها في ظل المؤسسات الديمقراطية شبه المستقلة وتديرها"[٤٨].

"الأمة الديمقراطية عصرانية بديلة يتحقق فيها الفرد المواطن الحر وهي المجتمع البديل إزاء التهميش الاجتماعي، والمجتمع الديمقراطي مقابل مجتمع أو لامجتمع السلطة والدولة، والمجتمع الذي يتوصل إلى النشوء والتواجد الحر والمتساوي ضد الاستهلاك الاجتماعي"[٤٩].

واضعاً المجتمع الديمقراطي في مواجهة مجتمع أو لامجتمع السلطة والدولة، وهو تعريف متقاطع جزئياً مع تعريف "فيخته" و"شبنغلر" من بعده الذي يقول إن الأمم ليست وحدات سياسية أو لغوية أو عرقية بل "وحدات روحية" كما إنه متماهٍ، من جهة أخرى، مع تعريف العولمة الثقافية ولكن بصيغة خاصة تراعي تعدُّديَّة الثقافات واختلافها.

ويضيف متوسعاً "يمكن للمرء أن يكون عضواً في أكثر من أمة" وهو لا يعني بالطبع تلك الأمم الممهورة بأختام العرق والدين ولكن بالضبط ما نسميه نحن شرائح اجتماعية أو مهنية كأمم القانون والجيش والاقتصاد وهو توسّعٌ لا أراه موفقاً لأنه يخلط بين العام والخاص أو بين الكلي والفرعي لوجود كل تلك الهياكل والهيئات المهنية بشكل طبيعي داخل أي أمة صغيرة كانت أو كبيرة.

---

٤٥ - عبد الله أوجالان، **المجلد الثاني (المدنية الرأسمالية)**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي, ص ١٩٥

٤٦ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، الصفحات ١٨١ – ٢٠٨ مثلاً

٤٧ - المرجع السابق، ص ٥٠

٤٨ - المرجع السابق، ص ٥١.

٤٩ المرجع السابق، ص ٥١٩.

ورغم تعريفات أوجالان، فثمة مئات من الأسئلة ستحوم حول هذا المفهوم الغامض والفضفاض، وتتناوش هذا التعريف المُحدَث. سنكتفي باثنين منها: قابلية هذا النمط للتطبيق ثم قابليته للبقاء والاستمرار وهو ما نعالجه في القسم الثاني.

نقد حل الأمة الديمقراطية

ليست "الحضارة الديمقراطية" أول نظرية تقدِّم أو تدَّعي أنها تقدم الحلول النهائية والناجعة لجميع مشاكل الاجتماع البشري وأنها أول نظرية شمولية تهدي "وصفتها السحرية" إلى قطعان البشر الأشرار والفوضويين والجهلة لتجعل منهم "خير أمة أخرجت للناس"، فكتب التاريخ المحلي والعالمي قديمه وحديثه حبلى بثمرات فكرية من هذا النوع، لم تخرج عن دائرة التناص والتأثر وتصحيح انحراف القديم وإتمام نقص السابق.

حملت جميع الرسالات السماوية والفلسفات الأرضية والقوانين الوضعية، بدون استثناء، جوهراً إصلاحياً شمولياً يقع خلف القشرة الرقيقة للتعاليم الميتافيزيقية والنصوص الفلسفية المبهمة أو القانونية الجافة، وكانت الغاية النهائية منها جميعاً إصلاح الخلل الكامن في العلاقة بين الإنسان والله (الطبيعة) من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى. وما النجاح الإعلامي الذي حظي به البعض منها دون سواه إلا مجرد صدى لموافقة الظروف الذاتية والموضوعية التي أحاطت بالنظرية ومهدت لها سبل الارتقاء والبقاء، أو فعلت العكس فدفعت بها سريعاً نحو الهاوية إلى حيث أصبحت من "مخلفات التاريخ" كما وصفها المنتصرون بعد ذلك.

فمن الإبراهيمية والعيسوية إلى الرسالة المحمدية إلى مدَّعي النبوة الذين جاؤوا بعده إلى إخوان الصفا والمزدكية والقرامطة والحشّاشين والعبيديين فإلى "فلسفة الثورة" لعبد الناصر و"الكتاب الأخضر" للقذافي وثورته الفاتحة ولجانه الثورية ونهايته الدراماتيكية، ماجت منطقة ميزوبوتاميا والشرق عموماً بفيض من النظريات والأفكار الكبرى، التي دخل بعضها في ذمة التاريخ وبقي بعضها يصارع الفناء بمزيج غير متجانس من الإيديولوجيا والقوة العارية.

ورغم كل ذلك ومن بعده، من يلقي نظرة بانورامية على عالم اليوم (على الأقل من خلال وسائل الإعلام) سيدهشه هذا العالم المجنون، الذي يسلك سلوكاً أقل عقلانية ومنطقاً من سلوك بعض الحيوانات التي يتحكم بها ويحتقرها، فمع وجود كميات وافرة من الطعام والإناث والجحور، يستحيل أن يشهد مجتمع الذئاب مثلاً أي نزاع داخلي من أي نوع، كما يستحيل أن تقع مناقرة بين غراب وحمامة بسبب لون الريش، ولا بين حمارين أهليّ ووحشيّ بسبب اختلاف نقش الجلد.

خرج أوجالان بنظريته هذه، كما أفترض، كردِّ فعل على التوحش الرأسمالي الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي وترك العالم فريسة بين فكي القطب الواحد، الذي يحتكر طاقات الأرض ويستنزف قدراتها وخيراتها تاركاً للآخرين أن يتفانوا فيما بينهم رافعين شعارات قومية ودينية ومذهبية شكلت، تدريجياً وبحكم عمى الاعتياد، نهاية النفق وخط الأفق الأعلى لدى معتنقيها وحُماتها.

وأتصور أن الانتقاد الرئيسي والجوهري الذي يمكن توجيهه إلى "نظرية الأمة الديمقراطية" هو عدم واقعيتها، وأنها رسالة نبوية جاءت بعد انتهاء عصر النبوات الأول أو قبل الدخول في عصر النبوات الثاني، وأنها النسخة المعدَّلة عن حلم الطوباوية الذي انتكس آخر مرة مع القرى والكومونات الشيوعية على أرض الواقع (مستوطنات شارل فوريه وسان سيمون وتولستوي مثلاً) والتي لم تصمد أمام النوازع البشرية المضادة، فضلاً عن حلم الماركسية الذي أخطأ طريقه إلى روسيا الإقطاعية بدل بريطانيا الصناعية، كما توقع ماركس وخاب ظنه.

إن نسبة مفهوم الأمة إلى "مبدأ سياسي" ينفي عنها ضمناً جميع الحوامل الأخرى محتفظاً في داخله بتناقض داخلي لأنه بصيغته هذه -وهذا ما أفترضه- لا يقدم نفسه بديلاً لـ "أمة ديكتاتورية" متخيَّلة، كما يوحي بذلك السياق اللغوي، ولكن بديلاً لأمم توتاليتارية مشابهة قد تكون الإسلامية والرأسمالية والشيوعية كما هو في السياق السياسي الاجتماعي العام.

أما على الصعيد العملي، فإن الحرب التي يشنها أوجالان، نظرياً، تضعه في مواجهة عنيفة على جبهتين: الحكام والشعوب. وهي مَهمة أقل ما يقال فيها أنها ثقيلة تقوّضُ الكاهل، فمن جهة ينبغي لجميع الحكام والحكومات المعنيين بخطابه أن ينظروا بعين التقدير إلى مرافعاته الفكرية ويعتنقوا -أو على الأقل يقبلوا بنشر- الدين الجديد بين رعاياهم، ومن جهة أخرى على مجموع الشعوب المتباينة والمختلفة والمتناحرة أن تحذو حذو حكامها وتدخل طوعاً في بوتقة التحول إلى أعضاء في (أمة ديمقراطية) نفترض أنها واضحة المعالم في ذهن المؤلف.

إن خلق "المجتمع الديمقراطي الخالي من الطبقة والدولة، والمرتكز إلى المدينة الإيكولوجية والاقتصاد المنزَّه عن الربح"[٥٠] وثم "اتحاد الأمم الديمقراطية العالمية"[٥١] وفق الوصفة التي يدعو إليها أوجالان، يتطلب (اتحاداً كونفدرالياً عالمياً)، ليس الكرد -حتى اللحظة- طرفاً فيه. وهذا الحلم الوردي ليس سوى خلطةٍ تناوبَ على تخميرها كبارُ الحالمين عبر التاريخ بحصص متباينة.

- ومن جهة ثانية، نرى أنه في سردياته التاريخية المطوَّلة والمحلِّلة بعمق، يفترض ويكرر -وأظنه على ضلال- أن جينات صُنّاع الحضارة الأوائل (السومريين ومن سبقهم من شعوب عصور ما بعد الديناصورات) قد انتقلت عبر شرايين الوراثة إلى حفدتهم في ميزوبوتاميا، وبما أن فرخ النسر يطير تلقائياً و"كلُّ شيء ينمو مجدداً على جذره" - كما يحب هو شخصياً أن يتمثل دائماً- فإن هؤلاء الأحفاد سيعيدون إدارة دولاب الحضارة المعاصرة، وعلينا أن نفترض بعد ذلك أن الذين يتحاربون اليوم بشراسة لاختلافهم في طول اللحية ولون العمامة، وتنوّعِ اللغات وثاراتِ التاريخ، في سوريا والعراق، والمستهلكين المستورِدين كلَّ شيء، هم ليسوا ميزوبوتاميين أصلاء. ولا أراه إلا مبالغاً في تفاؤله، لأن التأسيس على وراثة التاريخ بناءً على وراثة الجغرافيا وهمٌ كبير في عالم الألفية الثالثة، عالم الشركات العملاقة ووسائل الاتصال الخرافية؛ حيث أمسى كل مكان صالحاً لكل شيء، وحيث المعرفة قوة، وحيث كُرة المعرفة/القوة قد استقرت شمالاً، ومن العسير جداً إجبارها على التدحرج ثانية نحو الجنوب إلا إذا حلمنا، كما يحلم تلاميذ القومية العربية وطلبة الخلافة الإسلامية، باختراع آلة تخطف التاريخ خلفاً وتحيي الأمجاد السالفة أو المتخيَّلة.

إن الشرط الرئيسي الذي لا يمكن تجاوزه بشأن قيام أي دولة (أو إدارة ديمقراطية) هو "وجود" شعب ديمقراطي وليس "خلق" شعب ديمقراطي، وبتعبير آخر المطلوب هو "نشر ثقافة الديمقراطية" وليس "دمقرطة الشعب" ولتوضيح الفرق بين المفهومين نقول: إن نشر الديمقراطية عملية شاقة وتجري على مراحل وتستغرق وقتاً، لكنها ناجعة ومتكاملة وخالدة وغير قابلة للنكوص، أما دمقرطة الشعب وفق المفهوم الشائع والمبتذل للديمقراطية والذي يقتصر على بعض القشور والمظاهر الخلابة - ولكن الفارغة - مثل آليات التصويت والترشيح والانتخاب والاستفتاء فلا تعدو أن تكون ضحكاً على الذقون؛ لأنك لن تجد على الأرض نظاماً فاسداً ومستبداً لا يطبق هذه الآليات بل ويفاخر بتطبيقها.

دمقرطة الشعب تبدأ من صندوق الانتخابات وتنتهي عنده، أما ثقافة الديمقراطية فتبدأ ولا تنتهي. إنها لا تبدأ من الناخب وأن يمنح مجموعة من الناس مرشّحاً ما أصواتَهم. الديمقراطية، قبل كل شيء، تبدأ من المرشَّح، والثقافة الديمقراطية الحقُّ هي التي تمنع شخصاً لا يرى في نفسه الأهلية من الترشح لمنصب أو وظيفة حكومية، وهي ذاتها التي تمنع الأخ من أن يمنح أخاهُ غيرَ المؤهَّل صوتَهُ. بينما تقتصر أنواع الديمقراطيات الموجودة في روجافا على الديمقراطية الفلاحية أو العرقية أو الإقطاعية أو القبلية أو المذهبية وجميعها عملات زائفة لا تستحق حتى أن توصف بالديمقراطية.

ولدينا من جهة أخرى "شرط اللغة" الجوهري بكل ما يتضمنه هذا الشرط من عناصر محددة لهوية هذه الكتلة المجتمعية وآفاق تطورها علمياً وأدبياً، وربما لطبيعةِ علاقاتها وتحالفاتها الثقافية والسياسية بعد ذلك.

ورغم أهمية هذا الشرط فإنه أصغر نقطة تطرّق إليها أوجالان في جميع أعماله وخطاباته، ربما لأنها العقبة الوحيدة التي ستتم مواجهتها والاحتكاك بها بشكل يومي في حياة مواطن "الأمة الديمقراطية"، وهي نقطة الاختلاف والتمايز الخالدة بين عناصر تلك الأمة المفترَضة.

ولنتذكر هنا أن اللغة كانت، ولم تزل، الوشم اللازبَ الذي عملت الأنظمة الحاكمة في كردستان جميعُها، عبر التاريخ، على محوه عن جسد الكردي دون جدوى، ولنتذكر كذلك أن حفاظ الكرد على هذا الوشم كان السبب الرئيس إن لم يكن الوحيد في بقائهم حتى اليوم أمةً متمايزةً ومتماسكة.

اللغة ليست كائناً حياً فحسب، لكنها تتحكم كذلك في طريقة تفكير الناطقين بها، و"العالم الذهني والثقافي المشترك" الذي يطمح أوجالان في تعميمه على مواطني الأمة الديمقراطية لن يكون كافياً -حتى في حال تحققه- لإيجاد حل معقول لإشكالية

---

٥٠ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص ٤٧٠

٥١ - المرجع السابق، ص ٦٧٠

التعددية اللغوية داخل الأمة الواحدة، ناهيك عن الإشكاليات الإدارية وحالة الفوضى التي سيخلقها هذا التعدد داخل المؤسسات والدوائر والدواوين.

هذه النزعة القومية اللغوية لا تنحصر في دول الجنوب الفقير، بل إن دولاً تبدو غنية ومتماسكة مثل كندا وبلجيكا والولايات المتحدة تتأجج في داخلها الخلافات القومية اللغوية، حتى إن سكان الولايات الأمريكية ذوي الأصول الإسبانية (من الجيلين الثاني والثالث) ما زالوا حتى اليوم يأنفون من التحدث بالإنكليزية رغم أنهم مولودون في أمريكا.

- من المفهوم وجود حكومات (أو إدارات) ديمقراطية؛ يكون الحكم فيها تبعاً لإرادة الشعب، وأخرى استبدادية؛ تكون اليد العليا فيها للأفراد والنخب الأوليغارشية، وانتماء هذه الحكومات بجميع أعضائها إلى شعب ما أو أمة ما لها وطن محدد ولغة رسمية محددة وعلم وشعار ونشيد وطني محدد وتاريخ وأعراف وعادات وأزياء مشتركة فيما بين الغالبية الساحقة من أبنائها، كما هي عليه الحال في دول الشرق والغرب والشمال والجنوب، أما مصطلحات مثل "شعب ديمقراطي" و"أمة ديمقراطية" و"مجتمع إيكولوجي" العصية على الفهم، فتبعث على التساؤل - بالنيابة عن القارئ - عن مدى مصداقية ومشروعية إضفاء صفة فكرية سياسية على مجموعة بشرية متآلفة ومتضامنة بحكم المصلحة أو الجغرافيا أو كلتيهما؟ وكيف يمكن أن يتّسق مفهوم الشعب وتعريفه مع إضافته بصيغة هويّاتية إلى الديمقراطية مثلاً وهي لا تزيد على كونها واحدة من آليات الحكم الكثيرة؛ هي الآلية ذاتها التي تزعم حتى أنظمة الدول المستبدة والرأسمالية أنها تمارسها وتطبّقها؟!

ما أريد قوله هنا - افتراضاً لا جزماً - هو أن إحداث التغييرات في بنى الأخلاق والطبائع البشرية عملية شاقة جداً وبطيئة جداً، وهي وإن أظهرت نجاحاً مبدئياً فهو نجاح غير نهائي ومؤسَّس على قاعدة هشة من الفورة والنزوة، والتحول الحقيقي والأدق هو ما يقوم به المجتمع من تلقاء نفسه وفي مساره "الطبيعي" الهادئ دون أي ضغوطات وانعطافات فجائية ورعاعية حادة (كالثورات مثلاً). قد يتطلب هذا الأمر وقتاً مضاعفاً لكنه الأضمن والأبقى والأكثر فاعلية.

- لا أشكك البتة في مقدرة أوجالان العالية على التحليل، ولكني أفترض مع ذلك أن فترة السجن الطويلة التي قضاها منذ العام ١٩٩٩ بعيداً عن رصد غرائز الحشود وسلوكها، قد صبغت نتاجه بصبغة نظرية عقلية بحتة؛ لا تأخذ في الاعتبار القوة الحقيقية والمرعبة للرأسمال العالمي، ولا جوانب التمايز الثقافي بين كرد "الكردستانات" الأربع التي من المفترض أن تكون مهد ومنطلق ثورة العصرانية الديمقراطية التي يبشر بها، فاختلاف الذهنية الكردية في أجزاء كردستان الأربعة (والمؤلف أكثر خبرة بالجزء التركي) يضع أمامها الكثير من العوائق، ويجعل من مهمة تطبيقها في كردستان العراق مثلاً أشبه بتطبيق الشريعة الإسلامية في الفاتيكان. وهذا الاختلاف سيؤخر على الأقل نجاح النظرية، هذا إن لم يحبطها كلياً.

أريد أن أختم هذا القسم بإبداء أسفي الشديد إزاء نقطتين: الأولى هي طغيان (الآبوجية) على (الأوجالانية) داخل الحزب وحتى خارجه، والثانية هي هذا الإهمال المتعمَّد الذي تتعرض له الأوجالانية حتى اليوم وافتقادها العناية التي تستحقُّها؛ من حيث الدرس والنقد والمراجعة والمناظرة، وإذا استثنينا بعض الكتابات القليلة المنحازة سلفاً ضدها[٥٢] فلا نكاد نعثر - باستثناء ما كتبه الدكتور هيثم مناع[٥٣] - مما يستحق الالتفات إليه، على أي أثر نقدي مكتوب بموضوعية من قبل أنصاره أو أعدائه على حد سواء.

المبحث الثاني

الإدارة الذاتية الديمقراطية واختبار التراب

بما إن أي نظرية في العالم بحاجة إلى حاملها الطبيعي والمؤهل، فلا بد للأوجالانية - وهي نظرية في آخر الأمر - من رافعةٍ، وإذا فُهِم من كلمة "رافعة" أنني أعني الطليعة والنخبة المختارة، كما حدث خلال تطبيق معظم النظريات الثورية حول العالم، أكون قد فشلت في إيصال فكرتي.

ومن جهة ثانية، فإن مشروعاً كونياً كبيراً يتجاوز هدفاً متواضعاً كـ"بناء الدولة القومية الكردية" إلى محاولة طموحة هي "إعادة صياغة العالم" يتطلب إمكانيات ضخمة؛ تبدأ من وجود "نواة صلبة" من العارفين المخلصين ولا تنتهي عند توفر

٥٢ - عبد الله النجار، نقد مشروع عبد الله أوجلان، موقع شباب بوست. (https://twsas.org/archives/9240)

٥٣ هيثم مناع، الأوجالانية...البناء الأيديولوجي والممارسة، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٧.

القوة المادية اللازمة والضرورية لتطبيقه، ثم نشره ثم الحفاظ عليه، ولا نعني بالقوة هنا جانبها الإلزامي بقدر ما نعني مساندتها الفكر وحركتها بين يديه. لكن واقع الحال يرينا أن الحركة الأوجالانية (ولأسباب تعود إلى طغيان الشخصية الكاريزمية للقائد والبنية العقائدية الفولاذية للحزب) لم تفرز مفكّراً واحداً يصلح أن يكون رسولَ أوجالان وصوته (الصارخ في البرية) خارج سجنه بقدر ما أفرزت تلاميذ وحفظة، يكررون كلاماً سمعوه شفهياً، فحفظوه بدل العمل على نقده وتمحيصه وتخصيبه وبث الحياة فيه، والاستعاضة عن ذلك بالمبالغة في شكليات عبادة الفرد واستمراء الشعارات الديماغوجية المتهافتة والموروثة عن أنظمة المنطقة. ورغم تبني حزب الاتحاد الديمقراطي، مؤسس الإدارة الذاتية، الأفكارَ والمبادئ الأوجالانية بشكل كامل ووحيد، إلا إن تغييب شخص المرشد والاعتماد على النصوص الجامدة قد أوقع الحزب في ما وقع فيه المسلمون عقب وفاة محمد، وقد بات عليهم استنطاق النص وتأويله وتلك عادةً بداية الانحراف.

إن أوجالان بحاجة، من أجل تدوير نظريته، إلى جيش ضخم موازٍ من علماء النفس والمربين، نفتقدهم اليوم للأسف أو إننا نمتلكهم ولكن معظمهم -إن لم يكن كلهم- من الذين نشأوا على مناهج الحداثة الرأسمالية في الغرب الليبرالي ونظرياته (الفاسدة وفق أوجالان) والتي تلائم الغربيين أو إنهم نتاج بيئتهم الشرق- أوسطية، النامية على جذر إسلامي؛ حيث تحتل النظريتان القومية والدينية، كما هو معلوم، الحيز الأكبر من ذهنيات شعوبها. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن قلب هذه الذهنيات أو محاولة تغييرها أو حتى تقليمها مَهمّة "سيزيفية" بالغة الخطورة والعبثية.

وهو بحاجة، من جهة ثانية، إلى "ترياق الاختلاف" الذي يحافظ على الشخصية الفردية ويدرأ عنها خطر التقولب والتناسخ الذي وسم تطبيقات جميع النظريات الشمولية (الشيوعيات الروسية والكوبية والكورية مثالاً) عبر التاريخ والذي خنق، عبر الحزبنة والعسكرة، المبادرات الفردية الخلاقة، وحرمَ المجتمع من إبداعات الأفراد، فكان أحد الأسباب الرئيسة في انحدارها وتخلفها عن الإيديولوجيات التي تحاربها، وبالتالي انهيارها عملياً أو نظرياً.

رغم أن "حزب العمال الكردستاني" لم يعرف طَوال تاريخه الممتد بين سنوات (١٩٧٨ - ١٩٩٩) أيديولوجيا مختلفة عن تلك التي نادت بها الحركة القومية الكردية الكلاسيكية على اختلاف تياراتها، بل إنه كان الأكثر تطرفاً وراديكالية مع إعلانه الكفاح المسلح، فقد انقاد هذا الحزب الضخم، كما هو دأب جميع الأحزاب الشمولية في العالم، خلف النظرية الجديدة والمتناقضة تماماً مع أفكار التأسيس وأهدافه الأولى حالما تبنّاها زعيمُ الحزب بشكل فردي ليتبناها لاحقاً، تحت تأثير كاريزما الزعيم، جميع كوادر الحزب وأعضائه.

وتماشياً مع مُسمّى (الأمة الديمقراطية) ذي الصبغة السياسية الشمولية اللا قومية، تتجنب معظم – وربما جميع – المنظمات والأطر التابعة لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK إدراج كلمات مثل"كرد، كردي، كردستاني" ضمن أسمائها، الأمر الذي كان أحد أسباب إقصاء شرائح واسعة من المجتمع الكردي؛ حيث حال دون اعتناقها النظرية أو حتى تقبلها.. ودقَّ عميقاً، من جهة أخرى، إسفيناً بين هذه المنظومة وسائر أحزاب الحركة القومية الكردية التي بقيت بعيدة عن المساهمة في بناء الإدارة الذاتية؛ الأمر الذي ألجأ الإدارة إلى الاستعانة بكوادر الحزب.

وهذه النقطة الأخيرة بالذات؛ أعني تحويل المقاتل إلى موظف، وُوجهتْ وتُواجَهُ بامتعاض كبير من قبل شعوب شمال شرقيّ سوريا بشكل عام، والكرد بشكل خاص.

البنية الفكرية والسلوكية في الإدارة الذاتية الديمقراطية:

كان من نتائج "الربيع السوري" أن ملأ حزب الاتحاد الديمقراطي الفراغ الذي تركه النظام وأعلن، من طرف واحد، الحكم الذاتي وإنشاء الحكومة المحلية في نوفمبر ٢٠١٣ ليتبعها بإعلان الفيدرالية في مارس ٢٠١٦ ثم قيام "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا" في ٢٠١٨.

إن تجربة الشيء للمرة الأولى تكون محفوفة بالمخاطر عادةً، والإفلات من إغواء السلطة ليس بالأمر السهل الذي يمكن إنجازه، و"ما من إدارة تأمن المؤاخذة والمسؤولية حتى تسارع إلى التلبس بلبوس الاستبداد" على رأي الشيخ الكواكبي؛ ومصداق ذلك هو النقد القاسي الذي وجّهه أوجالان للدولة السوفييتية – قبل وبعد انهيارها - التي رأى فيها كثيرٌ من المتفائلين تحقيقاً لأحلام أفلاطون في جمهورية فاضلة، ورآها أوجالان "أكثر رجعية من الليبرالية الرأسمالية"، ولم يكن تحولها من "دولة العمال والفلاحين" إلى دولة الـ (ك ج ب) ليتطلب أكثر من غياب طيف لينين. يقول أوجالان:

"إن التحول إلى نظام الحزب الواحد كان يعني التحول إلى دولة الحزب. ومفهوم التحول إلى دولة الحزب ذاك هو الذي هيّأ لنهاية الاشتراكية المشيَّدة"[٥٤].

وبتطبيق ذلك على ممارسات منظمات الأوجالانية، المنتشرة في عموم الشرق الأوسط (PYD نموذجاً) سنفاجأ بالسلوك الراديكالي الذي يفرض النظرية بكل قوته، ويرفض بالمقابل أي مشاركة في الإدارة، مفضّلاً المعارضةَ المعدومة أو الضعيفة على معارضة فاعلة وقوية، ولا شك إن إدارة بهذا الشكل هي الجنين المثالي لـ "السلطة" التي يحذّر منها أوجالان شخصياً:

"إن الفرد المتشكل في مجتمع مقهور ومسحوق مدى مئات السنين كالمجتمع الكردي، لا يمكنه التخلي بسهولة عن تطبيق كل نفوذ سانحٍ له على غرار ما مُورس عليه"[٥٥].

وتبعاً لذلك يمكننا رصد مجموعة من المفارقات الناتجة في معظمها عن التطبيق الخاطئ والمنحرف لتجربة الإدارة الذاتية كما نفترض:

المفارقة الأولى هي إحياء مفهوم "الطليعة الثورية"، وهذا المفهوم - الذي كان موضوع الخلاف الرئيسي بين لينين وتروتسكي - ليس سيئاً في حد ذاته إلا إذا أصيب بأمراض مجتمعه بدل أن يصيبها بعافيته، هذه الطليعة التي تحتكر حق التحدث باسم النظرية وصاحبها قد أصابها اليوم داء المناكفات الحزبية الضيقة وانزلقت أو تكاد إلى "غيتو حزبي" يعادي كل من يقف خارج أسواره، ولا يرى في جميع الآخرين سوى الضلال المطلق الذي لا سبيل للتعامل معه إلا بهدايته بالقوة أو القضاء عليه بالقوة.

المفارقة الثانية هي انعدام الشرط المكاني-الزماني الذي اضطرت معه " الطليعة الثورية" المذكورة إلى الاكتفاء حالياً بواحد فقط من أركان الأوجالانية الثلاثة، وهو ركن الأمة الديمقراطية؛ وذلك لعجزها المادي عن إحلال العصرانية الديمقراطية محل الحداثة الرأسمالية أولاً، ولانعدام قدرتها النظرية والعملية على تطبيق البندين الباقيين، وهما الصناعة الإيكولوجية والكسب المنزَّه عن الربح الذي، حتى لو حدث، فلا شيء يبشِّر أنه سيتجاوز النجاح الضئيل الذي حققته التجارب السابقة ضمن رقعة افتراضية صغيرة لا تكاد تُرى من الجنة الأرضية الممتدة على مساحة خمس قارات.

المفارقة الثالثة هي أن النظريات الثورية والمشاريع الشمولية الكبيرة تسير على قدميها لا على أقدام خصومها الأيديولوجيين، وحين يصبح هذا الخصم أحد صُنّاع النصر بل صانعه الرئيسي فلن يتخلى بسهولة عن موقعه وامتيازاته، ولا شك عندي أن الاستعانة بـ لوياثان القوى الرأسمالية (أمريكا) في محاربة الظلاميين وفتح القرى والقصبات السورية وضمّها إلى كانتونات الأمة الديمقراطية في روجافا هو كأس السمّ الذي يتجرّعه عبد الله أوجالان وهو في محبسه.

وعليه يمكننا تفصيل العيوب والمآخذ التي وقعت فيها الإدارة الذاتية الناشئة:

١- الذهنية السلطوية ورفض الحوار:

بينما يقول أوجالان: " الإدارة الديمقراطية بدلاً من حكم الدولة فرصة عظيمة للحرية والمساواة"[٥٦]

يتبنى حزب الاتحاد الديمقراطي في العمق، ورغم عدائه النظري لمفهومي الدولة والسلطة، سلوكَ سائر الأحزاب والتنظيمات السلطوية في العالم، خاصة حين يتعلق الأمر بالتفاوض حول مقاليد السلطة وآليات الحكم. وقد أظهر غير مرة خلال تفاوضه مع الأحزاب الكردية القومية نزعةَ التفرُّد ورفْضَ تداول السلطة أو حتى تقاسُمِها[٥٧].

إن الاتكال على القوة العسكرية واستخدامها كورقة رابحة في المفاوضات البينية لا يشير إلا إلى ضعف الإيمان بقوة النظرية وشعبية دعاتها، ولا شك أن علاج المشاكل العالقة بالتلويح بالقوة ورفع نبرة الصوت هو أحد آخر مخلفات طرق الحوار والتفاوض في مجتمع النيوليتيك، وأهم ما يميز هذا الأسلوب هو أنه يؤجِّل المشكلة ولا يحلها؛ بتحويله العدوّ المعلَنَ إلى عدوّ خفيّ يقبع في الظل بانتظار الفرصة السانحة للانقضاض وتعديل ميزان القوى من جديد.

---

٥٤ - عبد الله أوجالان، **المجلد الخامس**، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، مطبعة آزادي، ٢٠١٤، ص٤١٣

٥٥ - المرجع السابق، ص٤١٣.

٥٦ - المرجع السابق، ص ٥١

٥٧ - نستشهد هنا باتفاقيات هولير ١ في ٢٠١٢ وهولير٢ في ٢٠١٣ ودهوك١ في ٢٠١٤ التي فشلت جميعها في مساعدة حزب الاتحاد الديمقراطي على التخلي عن نزعة التفرد والشمولية.

٢- عبادة الفرد:

إن الكاريزما التي يتمتع بها الزعيم الكردي، المسجون في "إيمرالي" منذ عقدين من الزمان، قد رفعته في عيون أنصاره ومحبيه من مرتبة القائد السياسي والمنظِّر الإيديولوجي إلى مرتبة المعلِّم فالمرشد فالهادي فالنبي المُلهَم، وباعتباره المُنظِّر الرئيسي بل الوحيد للحركة فقد جرى اعتماد فلسفته للتدريس المنهجي الأكاديمي وتلقين طلبة الجامعات المحلية إياها. وعليه فقد تخلى معظم، إن لم نقل جميع، الحزبيين والأنصار عن حقهم في مناقشة آرائه وتقييماته أو المراجعة في أوامره وتوجيهاته.

إن مظاهر "تقديس القائد" التي استفزت جميع مكونات الشعب السوري خلال نصف قرن والتي أنتجت كل هذا الخراب في سوريا، ثمة من يحاول استنساخها اليوم على أرض روجافاي كردستان بدون أي تغيير أو تعديل سوى في الأسماء والصور.

٣- الدوغما الفكرية:

إن أخطر داء يمكن أن تصاب به أي نظرية علمية هي تحوُّلُها إلى ديانة، لأن هذا التحوّل هو بداية تفككها وانهيارها غير المعلن؛ فحين يتم تجميد النظرية وتصنيم صاحبها يُقفل بابُ الاجتهاد وتصبح القاعدة هي التقليد.

٤- الحزبوية الضيقة ومحاولة نسخ التجربة السوفياتية البعثية الفاشلة:

عبر التمييز بين المواطن الحزبي والمواطن اللاحزبي، وتشكيل لواحق وتشكيلات مدنية في الظاهر ورديفة للسلطة في الحقيقة، قشرتها الخارجية تخص الطلبة أو العمال أو المثقفين أو المرأة بينما لا تسمح شباكها الدقيقة بمرور أي شائبة غير موالية إلى تكويناتها الداخلية. وهذه الحزبوية الضيقة هي التي سمحت لحزب الاتحاد الديمقراطي الحاكم باستحلاف من ارتضوا نهجه من السياسيين العرب والسريان في مقابل إقصاء من رفضوا نهجه من الحركة السياسية الكردية، وهكذا اتسع المكان لقوات "السوتورو" السريانية و"الصناديد" العربية بينما ضاق على قوات البيشمركة الكردية السورية وسائر المخالفين أو المعترضين على الأيديولوجيا الحاكمة.

٥- التكوين العُنفي:

الأوجالانية حسب تعريفها لنفسها حركة سياسية ثورية، وقد اتخذت هذه الحركة الجانب العُنفي من مفهوم الثورة كوسيلة للتغيير الذي تطمح إليه، والتزمت جميع فروعها بشرط التكوين هذا تحت مُسمّى "الدفاع عن النفس".

٦- إضعاف المعارضة وتهميشها:

باستثناء "الحكومات النبوية" فإن أي حكومة في العالم بحاجة إلى معارضة. تلعب هذه المعارضة دور المرآة العاكسة، وبالتالي دور المحفِّز والمنشِّط بالنسبة لأي حزب حاكم. ومن مصلحة أي حزب حاكم سويّ يرفع مصلحة البلاد فوق مصلحته الحزبية أن يفعل ما بوسعه من أجل تقوية المعارضة، لأن إضعاف المعارضة وتفتيتها يعني شيئاً واحداً وهو خروج أعضائها على القانون والتحوُّل جميعاً إلى عملاء للخارج أو مشاريع ثورة ضد النظام الحاكم.

ما يفعله حزبُ الاتحاد الديمقراطي هو إضعاف المعارضة السياسية ومحاولة تذويبها عبر إغلاق مكاتبها ومنعها من العمل والتنشيط والقبض على كوادرها أو نفيهم من جهة، ومن جهة أخرى ترويض المجتمع على تقبل وجود فكرة الحزب الواحد مستخدماً جميع وسائله الحزبية وقنواته الإعلامية الموجَّهة.

٧- الثورة العابرة للحدود:

يتصرف حزب الاتحاد الديمقراطي على أنه الذراع الطويلة لحزب العمال الكردستاني في سوريا، وهو في كل ما يقول ويفعل يستهدف نظام الفاشية التركية بالدرجة الأولى، فيبني على أساسها جميع سياساته وتحالفاته؛ وهذا ما برر به نظام أردوغان لنفسه مؤخراً اختراقَ الحدود الدولية واحتلالَ بعض المناطق الكردية السورية، دون أن تحرك الحكومة السورية ولا حتى المجتمع الدولي ساكناً.

مشاكل الإدارة الذاتية الديمقراطية:

تحاول الإدارة الذاتية الديمقراطية -مهتدية بفلسفة أوجالان- سلوك الطريق التي سلكها لينين في تطبيق الماركسية في روسيا، لكنها اليوم أشبه بالستالينية منها باللينينية؛ خاصة وأن اعتمادها على القوة يرجح على اعتمادها على الفكر؛ وهذا ما يجعلها تعاني اليوم جملةً من المشاكل والإشكاليات النظرية والعملية سيتوجب حلها عاجلاً أم آجلاً:

- معضلة التوفيق بين النظرية والواقع:

فالنظرية أقرب ما تكون إلى اللاسلطوية، والواقع أحوج ما يكون إلى السلطوية، بل إن المانع الوحيد الذي يحول دون انحدار المجتمع إلى درك الغابة حتى الآن هو الخشية من السلطة والقانون؛ أي بالذات المفهومان اللذان ترفضهما النظرية.

- مشكلة الشرعية:

استنكاف أي جهة دولية حتى الآن عن الاعتراف بحكومة الإدارة الذاتية، حتى تلك التي يتهمها البعض بالتواطؤ الضمني معها أعني النظام السوري.

- صعوبة تطبيق القانون:

مع افتقاد السلطة القائمة الشرعيةَ الكاملةَ، وكون المجتمع المحكوم مجتمعاً "رحمياً" مترابطاً بالدم أو بالعقيدة، فإن تطبيق القانون المدني الوضعي على الأفراد وتسويتهم أمامه أمرٌ أقرب إلى المستحيل.

- افتقاد التوافق المجتمعي:

يعيش في منطقة شمال شرقي سوريا الكرد والعرب والسريان، وسواهم من التشكيلات القومية والدينية والقبلية، ولكل مجموعة من هؤلاء فلسفتها الخاصة وعقائدها الراسخة ونمط حياتها الذي اعتادته منذ قرون، وليس من السهل أبداً كسر تلك الغيتوهات ودفع أبنائها إلى التخلي عنها لصالح أفكار مستوردة ولو بدت أكثر تطوراً.

- افتقاد الإجماع السياسي:

ثمة شرائح كبيرة من السياسيين الكرد المحافظين والمواطنين الكرد وغير الكرد، تناوئ ليس فقط حكم حزب الاتحاد الديمقراطي ولكن كيانَ الإدارة الذاتية نفسه، وأنصار تلك الشرائح منقسمون بين من امتثل كرهاً لقوانين الإدارة الذاتية وقراراتها التنظيمية وبين من فضّل الهجرة إلى الخارج أو النزوح إلى مناطق النظام السوري.

- المحيط المعادي:

(تركيا، النظام السوري، داعش) وبشكل أو بآخر حكومة إقليم كردستان، فضلاً عن "العدو البعيد" المتمثل في الامبريالية الأمريكية بشكل خاص وفقاً للنظرية. ولذلك تضطر القوات العسكرية التابعة للإدارة الذاتية إلى الخضوع بشكل دوري لتوافقات الدول الكبرى والإقليمية الفاعلة في المنطقة ما يفقدها مزيداً من الأراضي.

- المعضلة الاقتصادية:

والمتلخِّصة في ضآلة فرص بقاء (جزيرة الاقتصاد الكومونالي الأوجالاني) على قيد الحياة وسط الأمواج الصاخبة للاقتصاد الرأسمالي السائد في كل مكان حولها، ناهيك عن الارتباك الواضح في إدارة الملفات الخدمية وتفشي مظاهر التقصير والفساد داخلياً.

- التخبُّط في حل معضلة الهوية:

حتى مع تجاوز الهوية السياسية للكيان فإننا أمام معضلة أكبر هي هوية النظام التعليمي ضمن هذه الإدارة المفترضة، أعني المدارس والمعاهد والجامعات. فهل سيجري التعليم باللغات الثلاث للقوميات الثلاث معاً أم إن كل قومية ستدرس بلغتها، أم إننا سنكون أمام فرض لغة تفاهم رسمية ومشتركة إلى جانب رعاية لغات المكونات وثقافاتها؛ كما كانت عليه التجربة السوفياتية الفاشلة؟

وكما هو واضح، فإن معظم المشاكل المذكورة تعود في أصلها إلى الاختلاف بل التناقض والتضاد مع المحيط على صعيدي النظرية والممارسة. أما عن قابلية هذا المشروع للاستمرار، فإنني أرى أن الحكم الفصل في ذلك سابق لأوانه.

الخاتمة

١- لا يمكن تلخيص علم السياسة في الغرب بكلمة "مصالح" فقط ولا بكلمة "عواطف" فقط، إنما التوصيف الأدق أنه عواطف تخفي خلفها المصالح، أو مصالح ترتدي قناع العواطف، ولهذا القناع دورٌ لا يستهان به في شق طرق المصالح وتعبيدها؛ بناءً على أن الأغلبية الساحقة من البشر تسيِّرها العواطف أو على الأقل تمنعها غالباً من تحقيق المصلحة الذاتية على حساب ضمائرها، وعليه فلا شك أنّ تدخّل القوى الكبرى في شؤون الصغرى على أساس (تحقيق الديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمساعدة على التنمية) يجعل الأمر أسهل من تدخّلها باسم (الحفاظ على أمنها القومي الخاص).

يتدخل الغرب اليوم وكل يوم في المكان الذي يريده وبالطريقة التي يراها الأنسب، لأن المعرفة - القوة التي يمتلكها، قد خوَّلته تحويل الكرة الأرضية إلى "قرية صغيرة" كما يروج إعلامياً وإلى "حديقة خلفية" كما يراها في الحقيقة. ومن جهة أخرى، فإن الانتصار الحقيقي في أي حرب لا يكون بالاستيلاء على مساحات إضافية من التراب، وتركها تحت رعاية حاميات موالية، بل بالاستيلاء على قلوب وعقول ساكنيها. ولئلا يسلك هذا الكلام مسلكاً عاطفياً مبتذلاً، علينا التذكير بالتاريخ الاستعماري لدول الغرب في المشرق على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، على سبيل المثال، والنتيجة التي آلت إليها. وبالتالي ففي اللحظة التي يأمن الغرب فيها خطر الإرهاب - الإسلامي خاصة - وتنتفي حاجته إلى محاربين وكلاء على الأرض، لا أستبعد أن يقفل الملف ويعود إلى قواعده سالماً، تاركاً في "روجافا" قوة عسكرية متمرسة بالحرب ومؤدلَجة بشكل خطير، وبشكل سيدفعها دون شك، وبشكل تلقائي، إلى الانتقال من مرحلة "الدفاع عن مكتسبات الشعب" إلى مرحلة "الحفاظ على مكتسبات الشعب" ثم مرحلة "إحراز مكتسبات جديدة للشعب" ليبدأ عندها الصدام الدامي ليس مع قوى التطرف الإسلامي هذه المرة ولكن مع الدول القومية والحكومات اللاديمقراطية في المنطقة، الأمر الذي سينتهي بحَمَلة النظرية/الرسالة في إحدى طريقين: إما الانكفاء على ذواتهم (الأممية) قسراً والاكتفاء بما تحت أيديهم من الأرض والبشر والمال ولو إلى حين، أما الاحتمال الآخر فهو إن الانسياق خلف الفكر الشمولي و"النفس الفتوحاتي" الراديكالي الذي تحمله النظرية في بنيتها الداخلية قد يحولها إلى "جزيرة خطرة" تشكل مصدر قلق مُزمِن للحليف الأمريكي وللجوار عموماً كما هي عليه "داعش" اليوم، مع احترام الفارق النوعي الكبير بين التنظيمين.

أما الطريق الأكثر أماناً، والتي تلتف على هذه الاحتمالات المخيفة والمُكلِفة، فهي فتح الأبواب المغلقة على اتساعها ورفع قبضة الأيديولوجيا الثقيلة عن كاهل الإدارة الذاتية الناشئة في كردستان الغربية (روجافا) والانسجام والتوافق مع مبدأ الديمقراطية الذي تتبناه الحركة، ولن يتم ذلك إلا بتحييد القوة العسكرية والأمنية والسماح للشعب أن يكون بالفعل مصدر السلطات وأن يختار ممثليه عبر انتخابات نزيهة مراقبة أممياً والالتزام بنتائجها مهما كانت.

٢- إنصافاً للنظرية الأوجلانية، يجب القول: إن "لادولة الأمة الديمقراطية" بوصفها تجديداً شيوعياً أناركياً لنظرية الدولة القومية حلٌّ مريحٌ وعمليّ لقضايا صراع القوميات والديانات المُزمِن، الذي تحول في بعض أشد محطاته تطرفاً إلى قضية وجود لا تتحقق إلا بإفناء الآخر؛ خاصة بوجود حكومات استبدادية متخلفة ومزاج شعبوي راديكالي عام ناتج عن عقبال "الفوات التاريخي" المشترك بين الجميع، وأن مبادئ أخوّة الشعوب والتعايش السلمي بين مكونات البلد الواحد تتيح مجالاً أوسع للتثاقف والتنمية، ولكن خارج هذه القشرة الرومانسية البراقة للشروحات النظرية الخلابة ثمة مشكلات عميقة، نظرية وعملية، تحول دون إنجاز عملية "المؤاخاة" هذه ولا يمكن حلها بمحض النوايا الحسنة أو بافتراض وجود مجتمعات من الملائكة بحاجة إلى نوع بسيط من التنظيم الحزبي والكوموناني، مشكلات لا يمكن معها لـ"مُنظِّف أيديولوجي" مهما بلغ من الجودة في الفاعلية والمفعولية أن يمسح بسهولة قروناً من غبار الهزيمة الحضارية داخل العقل الجمعي للكرد والعرب والسريان وسواهم من شعوب المنطقة المستضعَفة.

وفي النهاية، لا أفوّت الإشارة إلى استحالة الإحاطة بكل ما كتب أوجلان من خلال ورقة بحثية أو دراسة موجزة، كما لا يجب أن يَحُول ما تم عرضه من انتقاد بالطبع دون التعبير عن إبداء الاحترام والتقدير العميقين للمجهود النظري الهائل الذي بذله السيد أوجالان، متحدياً الظروف السيئة التي يعيشها في سجنه، والذي لا أشك أن التاريخ سيسجلها له وللكرد كواحد

من الإنجازات الفكرية الكبرى التي أغنت علم الاجتماع السياسي عبر تحويل الحلم إلى نظرية، ثم محاولة تحويلها إلى واقع مَعيشٍ، حتى ولو كان في الزمان والمكان غير المتناسبين.

المصادر والمراجع:

١- محمد إدريسي، سؤال الهوية عند جون لوك، مجلة "تبين"، العدد ٣٤/المجلد التاسع، (الدوحة: خريف ٢٠٢٠).

٢- جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية، ترجمة: د. فريال حسن خليفة، (القاهرة، مكتبة مدبولي).

٣- هانز مارتن – هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: د. عدنان علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، (الكويت ١٩٩٨).

٤- ستيفن جروزبي، القومية، ترجمة: محمد الجندي ومحمد إسماعيل، (القاهرة: دار هنداوي. ٢٠١٥).

٥- فيصل المرعشي، مفهوم الدولة، موقع "الموسوعة السياسية".

(https://political-encyclopedia.org/dictionary/مفهوم الدولة)

٦- صحيفة (التآخي) التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني، العدد ٩٢٩٤.

(http://altaakhipress.com/viewart.php?art=73317

٧- ج.روبيرتس و إ.إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات. ١٩٩٩).

٨- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصُيّاغ، ط٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٧).

٩- إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٩٨٣).

١٠- أندرو هيود، النظرية السياسية، ترجمة: لبنى الريدي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة. ٢٠١٣).

١١- عبد الله أوجالان، مختارات ٣.

١٢- ديبي بوكتشين، كيف ساعدت أفكار والدي الكردَ في خلق ديمقراطية جديدة، ترجمة: هوزان هادي، مركز الفرات للدراسات، ٢٠١٩/٧/٢٩ .

http://firatn.com/?p=1305

١٣- جوزيف برودون، ما هي الملكية، ترجمة: عدنان محمد، (القامشلي: دار نقش. ٢٠٢٠).

١٤- ميخائيل باكونين، نقد النظرية الماركسية حول الدولة، ترجمة حسني كباش، موقع الحوار المتمدن.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288752

١٥- بيوتر كروبوتكين، الاستيلاء على الخبز، ترجمة: إبراهيم خليل، (القامشلي: منشورات نقش. ٢٠١٩).

١٦- (الأناركية في أمريكا)، فيلم وثائقي، ١٩٨٣.

https://www.youtube.com/watch?v=AHGl9a8BcqI

١٧- عبد الله أوجالان، المجلد الثاني (المدنية الرأسمالية)، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، (مطبعة آزادي. ٢٠١٤).

١٨- عبد الله أوجالان، حول الاقتصاد،، منشورات أكاديمية عبد الله أوجالان للعلوم الاجتماعية.

١٩- عبد الله أوجالان، المجلد الخامس، ترجمة: زاخو شيار، ط٢، (مطبعة آزادي. ٢٠١٤).

٢٠- فريدريك أنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: إلياس شاهين، (موسكو:دار التقدم. ١٩٨٦).

٢١- عبد الله أوجالان، مرافعة أورفا.

٢٢- عبد الله أوجالان، الدولة.

٢٣- عبد الله أوجالان، مختارات – الدولة.

٢٤- عبد الله النجار، نقد مشروع عبد الله أوجلان، موقع شباب بوست.

(https://twsas.org/archives/9240)

فلسفة الأمة الديمقراطية بين الكتاب والتراب

CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372